دراسات

ISSN: 2090 – 0449 Online
ARCIF Arab Citation and Impact Factor, [Q3].
AIF Arab Impact Factor for Arabic Scientific Journals, [2.32].

صالح بن يوسف قبل اليوسفيّة (١٩٤٥-١٩٥٥)
بيوغرافيا استعاديّة



د. فوزي السباعي
أستاذ التاريخ المعاصر
كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة
جامعة صفاقس – الجمهوريّة التونسيّة

مُلَخّص

اغتيل صالح بن يوسف سنة ١٩٦١ بعد صراع مرير مع رفيقه وخصمه الحبيب بورقيبة. وتشكّلت منذ ظهور الحركة اليوسفية حول شخصه سنة ١٩٥٥، وخصوصًا بعد وفاته، صورًا وتمثّلات مستمدّة من نهايته التراجيدية، ولكنّها غير متطابقة بالضرورة مع مساره السياسي الطويل بما فيه من ثوابت ومتغيّرات. نحاول في هذه الدراسة المراوحة بين تكثيف الزمن البيوغرافي واعتماد الومضة الورائية، للوصول إلى فهم أعمق لشخصيّة بن يوسف، وتفسير التحوّلات الطارئة عليها والتمثّلات شبه المنقبيّة المرتبطة بها. ونعود إلى الماضي للبحث عن الأصل، ونقوم بالتّالي بالتأكيد أو التفنيد وذلك عبر مقارنة الماضي السياسي بالصورة النمطيّة. وآثرنا قصر هذا التقصّي على العشريّة الممتدّة من ١٩٤٥ إلى ١٩٥٥، نظرًا لأهميّتها في فهم هذه الشخصيّة بما فيها من ثوابت متأصّلة، وتحوّلات طارئة بفعل التجربة الذاتيّة والظروف الخارجيّة. وتبدأ هذه الفترة من أواسط الأربعينيات، لأنّها تمثّل مرحلة النضج السّياسي بالنسبة لصالح بن يوسف بعد اندفاع الشباب، وتنتهي بسنة ١٩٥٥ التي تمثّل القطيعة الأبرز في مساره عندما أصبح القائد الفعلي والرمزي للحركة اليوسفيّة التي تشكّلت حول شخصه.

بيانات الدراسة:

تاريخ استلام البحث: ٠٤ أغسطس ٢٠٢٤
تاريخ قبـول النشـر: ٠٤ سبتمبر ٢٠٢٤

كلمات مفتاحية:

صالح بن يوسف؛ الحبيب بورقيبة؛ الحزب الدستوري؛ تاريخ تونس الحديث؛ الحركة اليوسفية

معرِّف الوثيقة الرقمي: 10.21608/kan.2025.415051 

الاستشهاد المرجعي بالدراسة:

فوزي السباعي، "صالح بن يوسف قبل اليوسفية (١٩٤٥-١٩٥٥): بيوغرافيا استعاديّة".- دورية كان التاريخية.- السنة الثامنة عشرة- العدد السابع والستون؛ مارس ٢٠٢٥. ص ٩٩ – ١٢٧.

Twitter: http://twitter.com/kanhistorique
Facebook Page: https://www.facebook.com/historicalkan
Facebook Group: https://www.facebook.com/groups/kanhistorique

Corresponding author: faouzisbai@gmail.com

Editor In Chief: mr.ashraf.salih@gmail.com
Egyptian Knowledge Bank: https://kan.journals.ekb.eg

مُقدِّمَةُ

"إنّهم يختلقون شخصيّتي ليجعلوا منها العدوّ الأوّل لفرنسا، للعالم الغربي وللحضارة، في حين أنّني رجل مطارد". هكذا كان ردّ صالح بن يوسف على شارل سوماني بتاريخ ٢٣ جانفي ١٩٥٦ حين واجهه بجملة التّهم المروّجة ضدّه آنذاك، والتي تجعل منه عونا للقوى المحافظة بالشرق وللكتل الإقليميّة والدوليّة، وممثّلا للنزعة العروبيّة والإسلاميّة مهمّته خدمة أجندات صديقه جمال عبد الناصر.[١]

تنضاف إلى هذه الصّور صور أخرى تشكّلت بعد اغتيال صالح بن يوسف سنة ١٩٦١، منها صور الشهيد والقدّيس المغدور، والمحافظ المتزمّت، والرمز القومي الذي دافع عن هويّة تونس العربيّة والإسلاميّة وتصدّى للنزعة البورقيبيّة التغريبيّة، وصانع الاستقلال الفعلي الذي دافع إلى النهاية عن استقلال تونس والمغرب العربي.[٢] وقد استبطن الوعي الجماعي هذه الصّور، وأصبح البعض يوظّفها حسب أهوائه الايديولوجيّة ومصالحه السياسيّة، ممّا ساهم في تشكيل شخصيّة "ميتا تاريخيّة" مفارقة للواقع وللتاريخ، تقدّم عادة على كونها الشخصيّة النقيض لشخصيّة الحبيب بورقيبة.

نحاول في هذه الدراسة البحث في شخصيّة صالح بن يوسف "الحقيقي" من خلال قراءة تاريخيّة تخيّرنا أن تتّخذ شكل بيوغرافيا استعاديّة Biographie rétrospective ننطلق فيها من المعطى الراهن أو الصورة النمطيّة السّائدة، ونعود إلى الماضي للبحث عن الأصل، ونقوم بالتّالي بالتأكيد أو التفنيد وذلك عبر مقارنة الماضي السياسي بالصورة النمطيّة. وآثرنا قصر هذا التقصّي على العشريّة الممتدّة من ١٩٤٥ إلى ١٩٥٥، نظرا لأهميّتها في فهم هذه الشخصيّة بما فيها من ثوابت متأصّلة، وتحوّلات طارئة بفعل التجربة الذاتيّة والظروف الخارجيّة. وتبدأ هذه الفترة من أواسط الأربعينات، لأنّها تمثّل مرحلة النضج السّياسي بالنسبة لصالح بن يوسف بعد اندفاع الشباب، وتنتهي بسنة ١٩٥٥ التي تمثّل القطيعة الأبرز في مساره عندما أصبح القائد الفعلي والرمزي للحركة اليوسفيّة التي تشكّلت حول شخصه.

فمَنْ هو صالح بن يوسف؟ وكيف كانت علاقته بالحبيب بورقيبة الذي يشترك معه في نوعيّة التكوين والتجربة السياسيّة والمكانة الحزبيّة؟ وهل كان صالح بن يوسف يمثّل حقّا النزعة القوميّة والدينيّة، والخطّ الراديكالي المتشدّد داخل الحزب الدستوري الجديد؟ وجمّاع القول: إلى أيّ مدى كان صالح بن يوسف يوسفيّا قبل تبلور الحركة اليوسفيّة؟

أوّلاً: "بورتريه" صالح بن يوسف

١/١-الزعيم الكبير وعقدة الرجل الثاني

يرى الاشتراكي اليهودي التونسي إيلي كوهين حضرية أنّ صالح بن يوسف كان ذكيّا وطموحا، وأكثر ما يؤرقه ويرهقه هو أن يظلّ دوما الرجل الثاني في الحزب لأنّ حظّه السيّئ جعله أصغر من بورقيبة ببضعة سنوات. كان بن يوسف يمسك بالجهاز الحزبي، لكنّ بورقيبة يفوقه شعبيّة. وكان يمنّي النفس بأن يكرّر معه المناورة التي نجحت سنة ١٩٣٨ مع عبد العزيز الثعالبي: إزاحته بهدوء بعد تكريمه، ويعمل دوما على إبعاده من الساحة باسم الدفاع عن القضيّة التونسيّة بالخارج. ويضيف حضريّة بأنّ بن يوسف كان محبّا للسلطة من أجل السلطة ومن أجل ما توفّره من امتيازات مادية.[٣]

كانت عقدة "الرجل الثاني" تقلق بالفعل صالح بن يوسف الواثق من إمكاناته ومن قدراته كزعيم له رؤية استراتيجيّة للتحرّر الوطني، وخصوصا من أحقيّته في قيادة الحزب الذي شرع منذ سنة ١٩٤٥ في إعادة تنظيمه وهيكلته على أسس جديدة صحبة المنجي سليم. وقد عبّر عن ذلك بنفسه حين قال للصحفي جان روس Jean Rous إثر مؤتمر باندونغ: "لقد انتهى الأمر. لم أعد أرغب في أن أكون الرجل الثاني وراء بورقيبة"،[٤] أو كذلك عندما قال للطالب الصادق بن جمعة: "إنّ تونس بلد صغير ولا يمكن أن يحكمه في نفس الوقت شخصان من وزن بورقيبة وصالح بن يوسف".[٥]

وتتّفق هذه الشهادة إجمالاً مع شهادة شارل أندريه جوليان، الذي صوّر بن يوسف بكونه كثير الكلام، شديد الحماس والانفعال، محبّا للمال والسلطة. وكأنّ صورة صالح بن يوسف لا تكتمل إلّا من خلال مقارنتها بصورة غريمه الأزلي، لذلك يضيف هذا المؤرّخ المقرّب جدّا من

بورقيبة بعض اللّمسات غير البريئة للإطار الذي رسمه، فيقرّ أنّ بن يوسف كان يتمتّع بنفس الحماس النضالي الذي يتحلّى به بورقيبة الأكبر منه بأربع سنوات، لكنّ تفانيه والتزامه الحصري في سبيل القضيّة أقلّ، وحماسته أكثر تشنّجا، ومسلكه أكثر فردانيّة. ويذهب إلى أنّه لم يكن، رغم فصاحته المعروفة، يسيطر دائما على أقواله، وأنّه كثيرا ما يضفي على المحادثات حماسة محمومة ما انفكّت حدّتها تثير المخاوف. ويعتبر أنّ تصلّبه العقائدي والتكتيكي، الذي يقابل المرونة البورقيبيّة، لم يمنعه من افتعال بعض الخصومات والعراقيل السريّة، وأنّ عدم رضوخه إلى لعب دور الرجل الثاني جعل طموحه الجارف يتحوّل تدريجيّا إلى نوع من الحقد والعداء الصريح.[٦] وربّما تنطبق هذه الصورة أكثر على صالح بن يوسف المعارض لاتّفاقيّات الحكم الذاتي، أمّا في الفترة التي تهمّنا فإنّه لم يكن أبدا بمثل هذا التصلّب والانغلاق. وحريّ بالإشارة إلى أنّ هذا المؤرّخ قد دأب على جعل بن يوسف الشخصيّة النقيض لبورقيبة، معتبرا أنّه ذو مزاج متشنّج وعاطفيّة مفرطة، في حين يبدو بورقيبة بمظهر الرصين والمتوازن الشخصيّة نتيجة طبعه القادر على المراوحة بين الجديّة والحذر،[٧] وسنرى أنّ هذه المقابلة المصطنعة لا تصمد كثيرا أمام الحقائق التاريخية.

٢/١-مناور ومجادل ذو شخصيّة عنيدة ومتشنجة

تأتي شهادة روجيه كازماجور أكثر اختزالاً وتركيزًا على الثوابت البارزة في شخصيّة بن يوسف، إذ يرى أنّه تولّى إدارة الحزب الدستوري الجديد بكلّ اعتدال، ولكن من دون إغفال مصالحه الشخصيّة، وهو ما جعله عرضة لانتقادات مصدرها رفاقه بالحزب وخصومه المنتمين إلى الحزب الدستوري القديم.[٨] ويضيف في تقرير يعود إلى ٥ جانفي ١٩٥٦ بأنّ صالح بن يوسف، الذي يتميّز بعناده وطبعه الحاد وبميله إلى المناورة وحبك الدسائس، لم يكن يتوانى عن استعمال كلّ الأسلحة الممكنة للوصول إلى تحقيق غاياته.[٩] يأتينا التأكيد بخصوص هذه النقطة بالذات من صالح بن يوسف نفسه، فقد صرّح لسوماني في لقاء الأوراق المكشوفة سنة ١٩٥٦ قائلا: "يريدونني أن أتخلّى عبر تصريحات غير ناضجة عن حظوظي في ظلّ مفاوضات أصبحت بحكم الظروف الحالية أمرا محتوما، وأن أتخلّى عن أوراقي الرابحة التي حصلت عليها من المشرق؟ عليّ أن أحتفظ بها في إطار لعبتي الخاصّة، وسيأتي وقت أكون فيه غير محتاج إلى هذه الأوراق". وبيّن له أنّ وضعه كمعارض سياسي يسمح له بالاستفادة من كلّ العوامل المساعدة حتّى وإن كانت مخالفة لمواقفه وأفكاره الحقيقيّة.[١٠] ويوحي هذا الحوار أنّ بن يوسف لم يكن مغرقا في العاطفيّة والتشنّج، ولم يكن موغلا في التصلّب الفكري والتكتيكي، وإنّما كان سياسيّا محنّكا وبراغماتيّا يمتلك القدرة على ترتيب الأدوار وتعديل المواقف حسب الظروف وطبيعة المتلقّي.

تبدو اللّوحة التي رسمها المقيم العام الفرنسي لويس بيريّي لشخصيّة صالح بن يوسف أكثر اكتمالا بعد أن خبره جيّدًا أثناء جلسات التّفاوض سنتي ١٩٥٠ و١٩٥١. ويقول في شهادته: "كان صالح بن يوسف رجلا حازما، حادّ الذكاء، حاذقًا، بل داهية، يمتلك جدلا شديد التماسك ويستخدم اللغة الفرنسيّة بدقّة رجل القانون، ويعرف كلّ دقائق لغتنا وفويرقاتها، ويتمتّع ببديهة سريعة سهلة وفوريّة. لقد كان مفاوضا خطيرا، ورغم موقفه الوطني العنيد ومزاجه الحادّ، كان يعرف كيف يسيطر على نفسه ليقيم الدليل على دبلوماسيته واعتداله. ولكنّ طموحه كان كبيرا حتّى أنّني كنت كثيرا ما أشعر أنّه يعتبر الحبيب بورقيبة خصما أكثر ممّا يعتبره قائدا له". ويضيف بأنّ قوّة شخصيّته جلبت له عداوات كثيرة سواء في صفوف الفرنسيين أو التونسيين".[١١]

تتجلّى من خلال هذا العرض الدقيق صورة صالح بن يوسف المثقّف المتشبّع بأصول الثقافة الغربيّة بحكم تكوين علمي متين في المدرسة الصادقيّة بتونس ثمّ في كليّة الحقوق بباريس، وكذلك صورة السياسي المحترف الذي يجسّد أنموذجا مثالا للزعامات المتشنّجة في الحركة الوطنيّة التونسيّة، أمّا طبعه الحادّ وأسلوبه الصدامي فقد عرف به أكثر في بداياته السياسيّة، أي في منتصف الثلاثينات حتّى أنّ البعض كان يطلق عليه اسم "هتلر".[١٢]

ويقرّ بيريي في تقرير سرّي بتاريخ ٦ جانفي ١٩٦١، أنّ صالح بن يوسف المشاغب والمتحمّس لم يتخلص

خلال مشاركته في حكومة شنيق، ورغم كلّ الجهود المبذولة، من جبّة "المحرّض"، ولم يمتلك اعتدال رجل الدولة، لكنّه نجح في استغلال سلطته لتحقيق مكاسب مادية ومعنوية بشكل فاق كلّ توقّعاتي.[١٣]

٣/١-"الرجل ذو المروحة" المقبل على مباهج الحياة

"صاحب المروحة" «L'homme à l'éventail» هو اسم أطلقته جريدة "لابريس" الباريسية على صالح بن يوسف، وصوّرته على أنّه رجل شديد العناية بنفسه، ذو خطوات واثقة وصوت تسلّطي، يحمل دوما مروحة غالية الثمن، وكأنّه يستعيد صورة داي الجزائر ويوجّه رسالة استفزازية للفرنسيين. ورأت أنّه أشبه للقائد الأرستقراطي منه إلى الثوري البروليتاري.[١٤] وكان الصحفي جان عمروش قد أظهره بنفس الصورة تقريبا، إذ شدّد على جرأته وثقته التامة بنفسه، ولاحظ عند لقائه به أنّه لا يحمل أيّ مركّب نقص تجاه الفرنسيين الموجودين بالنزل، بل إنّه يسعى إلى استفزازهم بطريقة غير مباشرة.[١٥]

يتناول سليمان بن سليمان صورة بن يوسف من زاوية مماثلة مركّزا على سلوكه وعلاقاته، ليؤكّد أنّه كان قبل ارتقائه للوزارة سنة ١٩٥٠ مقبلا على متع الحياة ومتّهما بالمجون، مشيرا إلى علاقته بالرّاقصة اليهودية دنيازاد وسهراته في الملاهي الليلية مع المحامي عمار الدخلاوي الذي كان حسب رأيه مخبرا للبوليس الفرنسي، فضلا عن علاقاته المشبوهة مع المحامي والوزير مصطفى الكعاك ورجل الأعمال الحبيب شيخ روحه، وهما أيضا من أعوان فرنسا.[١٦] إلّا أنّه لم يشر إلى ما كان يروّج آنذاك حول مغامرات الحبيب بورقيبة في القاهرة والإسكندرية وخصوصا علاقته بالراقصة الإسكندرانية ميّا شطّا، وكذلك حول تجاوزاته الماليّة.[١٧] وكان بن يوسف حسب شهادة سليمان بن سليمان، وهو من أشدّ خصومه في الديوان السياسي، يميل إلى سياسة التهدئة والاعتدال مع سلطة الحماية، ويمتلك علاقات واسعة تمتد من القصر الملكي إلى السفارة الأمريكيّة مرورا بالبورجوازية المحليّة، واعتبر أنّه شخص مخاتل يتاجر بنفوذه السياسي.[١٨]

تؤكّد التقارير الفرنسيّة هذا الجانب الخفيّ في مسلكه، إذ بيّن تقرير أمني يعود إلى صائفة ١٩٤٨ التي قضّاها بن يوسف بباريس، أنّه كان ينفق أغلب أوقاته وأمواله في اللهو والخمر في الشانزيليزيه رغم أنّ إقامته هناك تزامنت مع شهر رمضان. ويذكر تقرير آخر أنّ بعض الأعيان اشتكوه إلى الباي سنة ١٩٥٠ لأنّه لم يكن مواظبا على القيام بواجباته الدينيّة.[١٩] ويفيد تقرير الملحق العسكري الفرنسي بتونس في ١٧ أكتوبر ١٩٥٩، أنّ بعض الفرنسيين كانوا يعتقدون أنّ صالح بن يوسف الذي شارك في حكومة شنيق كان "قابلا للترويض بسهولة لأنّه كان حسّاسا تجاه بعض الإغراءات".[٢٠] ونجد نفس الإشارة تقريبا في تقرير لويس بيريي المذكور أعلاه، حيث أشار إلى انّ بن يوسف كان "يتّهم أحيانًا بالجشع، بل وبالقابليّة للارتشاء".[٢١]

تبرز هنا صورة التاجر الجربي الذي ينتمي إلى عائلة باذخة الثراء، والذي يسعى بشتّى الطرق وراء تكديس الأموال وإبرام الصفقات رغم ممارسته لمهنة المحاماة وعدم تفرّغه التام للسياسة. وقد تعلّقت هذه التهم بصالح بن يوسف خصوصا عند ارتقائه لوزارة العدل في حكومة امحمد شنيق، وهو ما يجعلها أكثر خطورة لارتباطها بعامل استغلال النفوذ: ففي سنة ١٩٥١ تولّى بن يوسف نيابة وزير التجارة محمد الصالح مزالي أثناء غيابه، وسرعان ما تورّط في صفقة استيراد السكّر التي أثارت الكثير من اللغط والتعاليق.[٢٢] وتتمثّل هذه القضيّة حسب جريدة "الأسبوع" في أنّ بن يوسف حاول بالتنسيق مع الكاتب العام للحكومة إتمام إجراءات صفقة تجاريّة مشبوهة مع شركة إنكليزية لتوريد السكّر مقابل حصوله على "مكافأة بسيطة تقدّر بمائتين وأربعين مليون فرنك علاوة على اثنين في المائة من الأرباح"،[٢٣] ورغم تعطّل الصفقة نتيجة عدم موافقة المقيم العام وعودة وزير التجارة، فإنّه أصبح ينعت في هذه الجريدة المقرّبة آنذاك من الحزب الدستوري القديم والجبهة القوميّة باسم "وزير السكّر". ودافعت جريدة "الزهو" عن صالح بن يوسف معتبرة أنّ كلّ ما قام به هو عدم استشارة السلطة الفرنسيّة العليا قبل إبرام هذه الصفقة، وأنّه دافع عن موقفه بكلّ شجاعة مبيّنا أنّ كلفة الصفقة كانت بثمن مناسب.[٢٤]

تحدّثت جريدة "الأسبوع" عن صفقة أخرى أكثر خطورة نسبت إلى صالح بن يوسف الذي كان على علاقة باللوبي اليهودي الإعلامي (برانص وسماجة وزانا) المتحكّمين في جرائد "الصباح" و"لابريس" و"البتي ماتان" في تونس وصحيفة "كومبا" في فرنسا. وقد سعى هؤلاء إلى فتح فرع بنكي جديد بتونس تابع للشركة الفرنسية الأمريكية للبنك الكائنة بباريس يسمّى "الشركة الفرنسية التونسية للبنك والقرض"، والهدف من ذلك منح هذا البنك امتياز التعامل مع الحكومة التونسية عوضا عن "البنك التونسي"، مقابل تعيين شقيق صالح بن يوسف مندوبا لهذا البنك وضمان دعم البنك للحكومة التفاوضيّة وللحزب الجديد.[٢٥] وكان شقيق بن يوسف يدير سنة ١٩٥٦ بنكا أحدث في طرابلس بدعم مصري لتمويل حركات المقاومة ضدّ الاحتلال الفرنسي في بلاد المغرب.[٢٦] وذكرت بعض التقارير الأمنية الفرنسية أنّ الشاذلي باي نجل محمد الأمين باي حقّق ثروة كبيرة في وقت قصير بفضل مشاركته لصالح بن يوسف في الأعمال والمشاريع.[٢٧]

تكتمل اللوحة أكثر حين نضيف إلى ما تقدّم ما ورد في أحد التقارير الأمنية الذي صوّر بن يوسف على أنّه: "خطيب وسياسي مفوّه ونشيط ومندفع، ولا يخلو مع ذلك من روح مرحة. وهو يميل إلى حياة الرفاه والمتع، ويطمح دوما إلى الريادة والقيادة. يتميّز بسرعة البديهة والجرأة والمكر، كما أنّه يحذق فنّ المناورة والهجوم. وهو، فوق ذلك، خطيب شعبي أكثر منه مجادل، إذ يمتلك موهبة التأثير في الجماهير".[٢٨] وقد ركّزت مجلة "أفريك أكسيون" على هذه النقطة الأخيرة، فكتبت عن بن يوسف بعد أيّام من اغتياله ما يلي: "مجادل خطير، ذكيّ يتّقد حماسة، وحيوان سياسي في المقام الأوّل. يميل غريزيّا إلى النقد الجارح والجدل السّاخن والحلول التوافقيّة. وهو متحدّث بارع ومسهب، يحسن الإغواء خلال المحادثة ويبحث عن الإقناع. وكان يمتلك، بفضل تبصّره وألاعيبه وحساباته وجرعاته الموزونة، فنّ إثارة الجماهير، ويحكم في ذلك استعمال مصادر الحجاج وترسانة الشعارات الحماسيّة".[٢٩]

نستدلّ من خلال هذه الشهادات، رغم طابعها التجزيئي والتبريري أحيانا، أنّ صالح بن يوسف كان ذكيّا إلى حدّ الدهاء، فصيحا إلى حدّ الدمغجة، مقداما إلى حدّ التهوّر، متحرّرا إلى حدّ المجون، واثق النّفس إلى حدّ التكبّر وطموحا إلى حدّ الجنوح إلى البراغماتية أحيانًا والمناورة أحيانًا أخرى. وكان بحكم أصوله الجربيّة، ومكانته الاجتماعيّة، وخصاله الشخصيّة، حسّاسا تجاه المال وشغوفًا بالسلطة والنفوذ ومحبّا لمباهج الحياة. وهي خصال قد تتعارض مع صورة القدّيس المتزمّت أو الرجعي المحافظ التي ألصقت به لاحقا، ولكنّها تفسّر إلى حدّ كبير سيرورة تشكّل الصورة التي رسخت في الأذهان، وهي صورة المعارض الصلب والسياسي المحنّك الذي يمتلك مواصفات "الزعيم الكبير"، الندّ لبورقيبة أو الذي يفوقه أحيانًا.

ثانيًا: في علاقة صالح بن يوسف بالحبيب بورقيبة

١/٢-تقاسم أدوار أم هدايا مسمومة؟

يرى بعض البورقيبيين، أسوة بمحمد الصيّاح، أنّ رحيل بورقيبة إلى القاهرة في أواخر شهر مارس ١٩٤٥ كان نتيجة مؤامرة خفيّة دبّرها صالح بن يوسف بهدف ابعاده عن طريقه تمهيدا لتحقيق سيطرته على الحزب. وتبدو هذه القراءة للوهلة الأولى مجرّد تأويل متأخّر اقتنع به بورقيبة نفسه سنة ١٩٤٩ حينما بلغه أنّ بعض الدستوريين أصبحوا يفكّرون في إزاحته بعد أن نجحوا في إضعاف مركزه، وتيقّن أنّ بن يوسف أصبح يهيمن على الجهاز الحزبي. ولا نعتقد أنّ بن يوسف بريء تمام البراءة من هذا الادّعاء، إذ لا نفهم كيف يتمّ إرسال قائد الحزب في رحلة مجهولة العواقب لا سيّما بعد خروج رئيسه الفعلي الحبيب ثامر مع الألمان؟ ولماذا تمّ اختيار علالة البلهوان لمهمّة تمثيل الحزب في مقرّ جامعة الدول العربية النّاشئة قبل تعويضه ببورقيبة من دون إعلام كلّ أعضاء الديوان السياسي؟[٣٠]

كان بورقيبة بعد "تحرير" البلاد التونسيّة من الاحتلال الألماني مع فكرة بقاء المناضلين في تونس حسب شهادة يوسف الرويسي، وذلك لتجنّب إفراغ الساحة في وقت تراجعت فيه مكانة الحزب الدستوري الجديد مقابل صعود قوى جديدة كالمنصفيين والشيوعيين.[٣١] واقتنع منذ أواخر سنة ١٩٤٤ بضرورة

الخروج من تونس للدفاع عن القضيّة التونسيّة انطلاقا من المشرق، وشرع في القيام بترتيبات خاصّة هدفها إيهام السلطة الفرنسيّة بابتعاده عن السياسة. وأعاد ربط قنوات الاتّصال مع صديقه القنصل الأمريكي هوكر دوليتل الذي انتقل من تونس إلى الإسكندرية، فساهم صحبة زوجته في تسهيل الرحلة إلى القاهرة بالتنسيق مع قيادة الحزب في تونس.(٣٢)

واقتنع بورقيبة بعد مدّة من بقائه في مصر أنّ إبعاده من تونس تمّ بتخطيط من بن يوسف، وصرّح بأنّ "الرحلة إلى المشرق كانت مؤامرة من أفظع المؤامرات التي دبّرت للإيقاع بي".(٣٣) وانتهى سليمان بن سليمان إلى نفس القناعة بعد أن استعاد شريط الأحداث التي وقعت بتونس في ظلّ غياب بورقيبة والتي تميّزت بانحراف الحزب عن توجّهاته السابقة القائمة على الاتصال المباشر بالجماهير الشعبيّة مخيّرا بقيادة بن يوسف المراهنة على التحالف مع الأوساط البرجوازية والقصر، واعتماد سياسة الاعتدال والتهدئة.(٣٤) ولم يستبعد المنصف الشابي المتعاطف مع صالح بن يوسف أن يكون هذا الأخير قد قام بتشجيع بورقيبة على مغادرة البلاد حتّى يخلو له الجوّ ويؤسّس مشروعه المتمثّل في بناء حزب قويّ، في حين كان مشروع بورقيبة بناء شخصيّة وطنيّة.(٣٥) وذكر بوبكر باكير في مذكّراته أنّ صالح بن يوسف أخبره أنّهم أرسلوا بورقيبة إلى القاهرة للتخلّص منه نتيجة مسؤوليته المباشرة في حصول محنة ٩ أفريل ١٩٣٨ التي كانت لها انعكاسات سلبيّة على الحزب.(٣٦)

ويبدو أنّ بن يوسف نجح في إقناع بعض القادة بضرورة خروج بورقيبة من تونس حتّى يضمن نجاحا أفضل لخطّته في إعادة بناء الحزب، ولم يكن يسعى بالتّالي لإضعاف بورقيبة فقط لأنّه كان في الحقيقة قد فقد نصيبًا كبيرًا من شعبيته ومكانته، وأصبح عبئا على الحزب. والمهمّ أنّ بن يوسف نجح نجاحا باهرا في تنظيم الحزب على أسس عصريّة، وجعله أكثر قوة وإشعاعًا: إحداث خطة مدير الحزب، إنشاء الجامعات الدستورية كهياكل وسطى بين الشعب والديوان السياسي، الانفتاح على الشرائح الوسطى، اكتساح المناطق غير الممثّلة تقليدياً وبعث لجان تفكير متكونة من كوادر دستورية وغير دستورية. وعندما تقدّم أشواطا في مهمّته، أصبح يميل صراحة إلى إبقاء بورقيبة بالقاهرة، وهو ما يفسّر معارضته المبدئيّة لعودته إلى تونس في شهر سبتمبر ١٩٤٩ باتّفاق تامّ مع باقي أعضاء الديوان السياسي باستثناء سليمان بن سليمان وبدرجة أقلّ الهادي نويرة.(٣٧) وتثبت التقارير الأمنيّة أنّ بن يوسف لم يكن مرتاحا لعودة بورقيبة، إذ أرسل إليه برقيّة يدعوه فيها إلى عدم القيام بخطوة غير محسوبة العواقب، وعندما أصرّ بورقيبة على الرجوع إلى تونس في الموعد الذي حدّده، نظّم له بن يوسف استقبالاً باهتًا.(٣٨)

ويذهب البعض إلى أبعد من ذلك إذ يرى أنّ بن يوسف حرّض بورقيبة أيضا بمجرّد عودته إلى تونس على مواصلة رحلاته إلى الخارج،(٣٩) وهو تأويل فيه الكثير من التعسّف لأنّه ينفي عن شخص بورقيبة روح المبادرة وحذق المناورة، والحقيقة أنّ رحلته الناجحة إلى باريس سنة ١٩٥٠ تمّت بعد تخطيط دقيق بدأ الإعداد له في القاهرة بالذات.(٤٠) ويلمّح بعض اليوسفيين من جهتهم إلى أنّ بورقيبة دفع بن يوسف للمشاركة في حكومة امحمد شنيق الثانية (أوت ١٩٥٠) لتوريطه في تجربة محكوم عليها بالفشل،(٤١) وهو ادّعاء لا تدعمه كثيرا الشهادات التاريخية التي بيّنت أنّ اختياره لتمثيل الحزب الدستوري الجديد في الوزارة التفاوضية تمّ بدعم من الأمين باي وابنه الشاذلي باي وربّما بمساعدة أمريكية، ولا ننسى أنّه كان من بين المستوزرين في عهد المقيم العام شارل ماست وخلفه جان مونص، في حين كان بورقيبة المرشّح المفضّل للمنصفيين بقيادة امحمد شنيق، غير أنّ الحكومة الفرنسية رفضت تزكيته آنذاك، ووعد المقيم العام بإمكانيّة إلحاقه بالحكومة بعد ستّة أشهر.(٤٢) لم يكن بورقيبة يتحكّم في كل خيوط اللعبة، ولكنّه استفاد من بقائه خارج الحكم ليعيد ترميم شعبيته وفرض مكانته داخل الحزب، وفي مارس ١٩٥١ عندما كان صالح بن يوسف متشبّثا بكرسي الوزارة، رغم ضغط الإقامة العامة الغاضبة من إمضائه للائحة إضراب عام تضامني مع المغرب الأقصى، كان بورقيبة يدعو من باكستان إلى الانسحاب من الحكومة استجابة لضغط المؤتمر الإسلامي، وهو ما جعل بن يوسف يتساءل في اجتماع المجلس الملّي: "ترى أهي مؤامرة مدبّرة ضدّي بين السفارة ورئيس الحزب؟".(٤٣)

هكذا يتبيّن لنا أنّ بن يوسف كان إلى حدّ سنة ١٩٥٠ المرشّح المؤهّل في نظر الفرنسيين للمشاركة باسم الحزب في أيّة مفاوضات ثنائيّة محتملة، حتّى أنّ المقيم العام لويس بيريّي قال عنه بعد اختياره لتمثيل الحزب في الحكومة: "إنّكم الدليل الحيّ على ازدهار ثقافتنا".[٤٤] ولم يتغيّر الوضع لصالح بورقيبة إلّا ابتداء من سنة ١٩٥٢ نتيجة الشكوى التي قدّمها الوزير بن يوسف ضد فرنسا إلى الأمم المتحدة وهروبه بعد ذلك إلى القاهرة صحبة محمد بدرة. وقد تكرّس هذا الاستبعاد أثناء تشكيل وزارة الطاهر بن عمار (أوت ١٩٥٤) حيث اشترطت فرنسا ألّا يتمّ اختيار صالح بن يوسف أو أيّ من المقرّبين منه.[٤٥]

٢/٢-مؤتمر دار سليم (أكتوبر ١٩٤٨): انتصار لبورقيبة أم لصالح بن يوسف؟

لعلّه من المهمّ جدّا الإشارة إلى أنّ آخر مؤتمر شرعي للحزب الدستوري الجديد عقد في أواخر أكتوبر وبداية نوفمبر ١٩٣٧، وهو المؤتمر الثاني المعروف باسم "مؤتمر نهج التريبونال". وقد أسفر هذا المؤتمر عن انتخاب ديوان سياسي ضمّ ٦ أعضاء: محمود الماطري (رئيس)، الحبيب بورقيبة (كاتب عام)، الطاهر صفر (كاتب ثاني)، صالح بن يوسف (أمين مال)، البحري قيقة (كاهية أمين المال) وسليمان بن سليمان (ناظر الحزب).[٤٦] تعرّض الحزب بعد ذلك إلى أزمة هيكليّة وتنظيميّة ناجمة عن سياسة القمع الفرنسي سنة ١٩٣٨، ثمّ عن اندلاع الحرب العالميّة الثانية، حيث مرّت أكثر من عشر سنوات من دون تنظيم أيّ مؤتمر باعتبار أنّ مؤتمر ليلة القدر (٢٣ أوت ١٩٤٦) كان مؤتمرا عاما شارك فيه الحزب الدستوري الجديد بوصفه فصيلا من بين تشكيلات وهيئات وطنيّة عديدة. ونذكر من بين تجليّات أزمة الشرعيّة هذه عدم وجود رئيس منتخب للحزب بعد استقالة محمود الماطري (جانفي ١٩٣٨) التي تلتها استقالة الطاهر صفر بعد انتخابه من المجلس الملّي في مارس ١٩٣٨ بفترة قصيرة، وتولّي الحبيب ثامر الرئاسة بطريقة توافقيّة منذ أواخر سنة ١٩٣٨.[٤٧] ولم يبق من الديوان السياسي المنتخب سنة ١٩٣٧ سوى الحبيب بورقيبة وصالح بن يوسف وسليمان بن سليمان، وذلك بعد استقالة الثالوث المناصر لسياسة الاعتدال وهم الماطري وصفر وقيقة، وظهرت بالمقابل زعامات جديدة. وتعمّقت الأزمة بعد هروب ثامر من تونس سنة ١٩٤٣ وهجرة بورقيبة إلى القاهرة سنة ١٩٤٥، فظهر صالح بن يوسف ليملأ الفراغ، ويتولّى قيادة الحزب في الداخل وإعادة تنظيمه صحبة المنجي سليم وعلي البلهوان وفق استراتيجيّة جديدة.

أثارت سياسة بن يوسف تململا في صفوف بعض الدستوريين المستائين من تهميشهم ومن تهميش بورقيبة في مصر بعد أن أصبحت أموال الحزب توجّه باسم الحبيب ثامر. وتضمّ هذه المجموعة، الموالية لبورقية: بلحسين جراد والشاذلي قلالة ومحمود شرشور ومحمود زهيوة والبشير زرق العيون وغيرهم.[٤٨] وكانوا ساخطين على بن يوسف، الذي ركّز في نظرهم على زعامة الصالونات، وتخلّى عن العمق الشعبي والثوري للحزب، وسلك سياسة معتدلة ومحافظة باتّجاه التقارب مع القصر والأعيان وكبار نوّاب المجلس الكبير، وتحالف مع المنجي سليم والباهي الأدغم وعلالة البلهوان للهيمنة على الجهاز الحزبي وإحداث الفراغ حول بورقيبة مقابل الميل إلى زعامة ثامر. ويرى بن يوسف من جهته أنّ سياسته تهدف إلى خلق الفراغ حول إدارة الحماية، وخلق جبهة وطنية واسعة تحظى بتأييد القصر الملكي ويقودها الحزب الدستوري الجديد وتضمّ المنظمات الوطنية التي ظهرت بدعم منه (الاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد العام للفلاحة التونسية والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة وغيرها)، والضغط على الأعيان بالترغيب والترهيب لإبعادهم عن الدوائر الفرنسية والاستفادة من مكانتهم.[٤٩]

دعا معارضو صالح بن يوسف إلى عقد اجتماع خاص لرؤساء شعب مدينة تونس خارج أطر الحزب، تمهيدا إلى الدعوة لتنظيم مؤتمر استثنائي يطالبون فيه بتوسيع الديوان السياسي من خلال الانفتاح على العناصر الشعبيّة. واضطرّ بن يوسف أمام خطورة الوضع الذي أصبح يهدّد بانقسام الحزب، إلى الضغط على "المنشقين"، ونجح في إقناعهم بإلغاء اجتماعهم بعد أن وعدهم بتنظيم المؤتمر الحزبي في الموعد الذي سيتمّ تحديده بعد الاتّفاق مع الحبيب بورقيبة.[٥٠] واتّفق الطرفان بالفعل أثناء لقائهما بالقاهرة في شهر أوت

١٩٤٨ على الخطوط العريضة لتركيبة الديوان السياسي خلال المؤتمر المزمع تنظيمه، وتعهّد بن يوسف بأن تكون سياسة الحزب مزيجا من تكتيكه السياسي القائم على التهدئة، ومن الأسلوب البورقيبي السّاعي آنذاك إلى التصعيد واعتماد بعض الأساليب الثوريّة اللّازمة لتوفير الدعاية للقضيّة التونسيّة بالخارج.[٥١]

انتظم المؤتمر الثالث للحزب يومي ١٦ و١٧ أكتوبر ١٩٤٨ بدار المنجي سليم في جوّ مشحون، ولكنّ الأمور ظلّت تحت سيطرة بن يوسف الذي كان يوحي للحاضرين بأنّه يطبّق تعليمات بورقيبة.[٥٢] وقدّم في خطابه الافتتاحي عرضا وافيا حول نشاط الحزب، وأشار إلى المبادرة التي أطلقها جماعة مقهى جراد فوصفها "بالعمل الإجرامي"، قبل أن يقوم بسحب كلمته في خطابه الثاني. وانحاز أغلب المؤتمرين إلى الخطّ الذي يمثّله بن يوسف في الداخل وثامر في الخارج، ونوّهوا بما تحقّق من إنجازات تنظيميّة وشعبيّة، في حين ركّز البعض على اتّهام بن يوسف والمقرّبين منه بالاستحواذ على الحزب.[٥٣] وحاول في خطابه الثاني تهدئة الأجواء، وأنكر وجود أيّ خلاف بين أعضاء الديوان السياسي، وأكّد ضرورة الحفاظ على وحدة الحزب وتماسكه بقيادة مؤسّسه الحبيب بورقيبة رمز النضال الوطني.[٥٤]

لم يمنع ذلك من تواصل الخلاف داخل المؤتمر أثناء المرور للعمليّة الانتخابيّة، فقد طالب المنشقّون بقيادة بلحسين جراد بتوسيع الديوان السياسي وفتح المجال لبعض العناصر الشابة ذات الأصول الشعبيّة، وساندهم سليمان بن سليمان في ذلك بخلاف علي البلهوان الذي دعا إلى الحفاظ على تجانس المجموعة القياديّة القديمة.[٥٥] وتمّ إسناد رئاسة الحزب إلى الحبيب بورقيبة باقتراح من صالح بن يوسف مبرّرا ذلك بأنّ المشارقة لا يولون أيّ اهتمام لخطّة الأمين العام لأنّهم تعوّدوا على خطّة الرئيس، فضمن لنفسه خطّة الأمانة العامة.[٥٦]

وكانت تركيبة الديوان السياسي الجديد على النحو الآتي: الحبيب بورقيبة (رئيس)، الحبيب ثامر (كاهيته)، صالح بن يوسف (كاتب عام)، الهادي نويرة وعلي البلهوان (كاهيتاه)، المنجي سليم (مدير وأمين مال)، سليمان بن سليمان ويوسف الرويسي والهادي شاكر وجلّولي فارس (أعضاء). ويتّضح جليّا أنّ هذه التركيبة تضمّ أغلبيّة من المقرّبين لصالح بن يوسف آنذاك باستثناء الهادي نويرة وسليمان بن سليمان، أمّا الهادي شاكر فقد تمّ فرضه من قبل بلحسين جراد تعزيزا لمكانة الجنوب في الحزب بينما كان بن يوسف ينوي تعيين الباهي الأدغم محلّه.[٥٧] وكانت سيطرة أنصار بن يوسف أوضح على انتخابات المجلس الملّي، كما فرضوا توجهاتهم في صياغة لوائح المؤتمر، الذي صادق على السياسة التي وضعها بن يوسف والتي تمثّلت في اعتماد سياسة "اللاتعاون في ميداني الحكم والنيابة"، وذلك بإحداث الفراغ حول وزارة الكعّاك والمجلس الكبير تمهيدا لتدويل القضيّة التونسيّة عن طريق الجامعة العربيّة ومجلس الأمن.[٥٨]

وصف بورقيبة سنة ١٩٧٣ مؤتمر دار سليم بأنّه "مؤتمر الخيانة والغدر والنفاق"، واعتبر أنّ بن يوسف تعمّد إدخال الرويسي، الذي كان في دمشق، إلى الديوان السياسي "ويعرف صالح بن يوسف أنّه ضدّي، كما أدخل فيه الدكتور ثامر الذي عيّن أمين مال الديوان السياسي...أمّا أنا فقد سحب منّي كلّ نفوذ واعتبرت خارج دائرة ذوي الحلّ والعقد في الحزب".[٥٩]

فهل كان إسناد رئاسة الحزب إلى الحبيب بورقيبة مؤامرة أخرى مدبّرة من صالح بن يوسف؟

تميل أغلب التحاليل إلى تأكيد هذه الفكرة، باعتبار أنّ الحزب الدستوري مهيكل على نمط الأحزاب الشيوعيّة حيث يكون النفوذ الحقيقي بيد الأمين العام، في حين تكون خطّة رئاسة الحزب مجرّد خطّة شرفيّة، ولا أدلّ على ذلك من احتكار بورقيبة للكتابة العامة منذ تأسيس الحزب.[٦٠] ولكن يبدو أنّ بورقيبة هو الذي ألحّ بنفسه على تولّي رئاسة الحزب لأنّه أدرك خلال إقامته في القاهرة أنّ المشارقة يتفاعلون عموما أكثر مع هذه الخطّة، والدليل على ذلك أنّه كان يمضي بعض البيانات بهذه الصفة بالذات، وهو ما ينفي وجود مناورة يوسفيّة.[٦١] ويعتبر حصوله على رئاسة الحزب من ناحية أخرى مكسبًا لصالحه لأنّه افتكّها من غريمه القويّ الحبيب ثامر، غير أنّه كان مستاء من بقاء الشؤون الماليّة بيد المنجي سليم الذي تربطه علاقة قرابة بثامر،

إضافة إلى استيائه من إدخال يوسف الرويسي إلى الديوان السياسي.

كان مؤتمر دار سليم الجولة الأولى شبه العلنيّة في الصراع بين صالح بن يوسف والحبيب بورقيبة، وقد اعترف سليمان بن سليمان أنّ انتهاء المؤتمر من دون تسجيل حوادث تذكر يعتبر انتصارا لصالح بن يوسف الذي خرج أكثر قوّة مع مجموعته.[٦٢] واعتبرت بعض التقارير الأمنيّة أنّ شخصيّة بن يوسف تمّ "تلميعها" خلال هذا المؤتمر.[٦٣] ورأت جريدة "الأسبوع" أنّه مجرّد "مؤتمر إقليمي خاص"،[٦٤] في حين اعتبرت جريدة "لاكسيون" أنّ تأثير مؤتمر دار سليم على الحركة الوطنيّة كان محدودا، وقد مكّن فقط من تجنّب انقسام كارثي للحزب.[٦٥]

كانت أولى جلسات المجلس الملّى المنبثق عن مؤتمر دار سليم، والتي التأمت يوم ٢ أوت ١٩٤٩، شديدة التوتّر، إذ طرحت الخلافات الحزبيّة إلى النقاش العلني، وتعرّض بورقيبة إلى انتقاد عنيف من الفرجاني بلحاج عمار والهادي شاكر، وخصوصا من علي المعاوي الذي تعرّض إلى الرسائل الموجّهة من بورقيبة إلى أنصاره بالداخل لتحريضهم ضدّ الديوان السياسي، وانتقد المساعي التي يقوم به علالة العويتي الذي عاد من القاهرة لجمع الأموال لفائدة رئيس الحزب، وطالب بإرسال وفدا حزبيا إلى القاهرة ليلزم جميع أعضاء مكتب المغرب العربي "بحتميّة العمل الجماعي القائم على مبدأ التشاور والاحترام المتبادل والابتعاد عن التسلّط واستغلال الصفة والانفراد بالرأي".[٦٦] احتجّ الهادي نويرة على هذه الاتهامات وغادر الاجتماع، وتدخّل صالح بن يوسف مرّة أخرى ليمنع تطوّر الأمور باتجاه انقسام الحزب، إذ لم يكن، حسب تحليل محمد الصيّاح، يرغب في الدفع بالأمور إلى هذا الحدّ، بل كان يريد فقط إضعاف بورقيبة والنيل من صورته ومنعه من العودة إلى تونس.[٦٧]

وأشاع أنصار بورقيبة غداة المؤتمر أنّ علي المعاوي طالب بمحاسبة بورقيبة أو طرده من الحزب، وهو ما أشارت إليه جريدة "الصريح" التي ذكرت أنّ "اقتراحا خطيرا عرض أثناء ذلك الاجتماع يرمي إلى فصل أعظم شخصيّة في الديوان"، ممّا جعل رئيس المجلس الملّي محمد زخامة ينشر تكذيبا قطعيّا لهذا الخبر بالصحف التونسيّة.[٦٨] وأدرك بورقيبة، رغم هذا التوضيح، أنّ سلطته الحزبية أصبحت في خطر، وأنّه ربّما وقع ضحيّة مناورات بن يوسف، فقرّر العودة إلى تونس ليستعيد نفوذه و"حزبه" قبل فوات الأوان، ولكنّه لم يحقّق هدفه إلّا في خريف ١٩٥٥ بطرد بن يوسف من الحزب وسيطرته على المؤتمر الدستوري بصفاقس.

٣/٢-اختلاف مواقع أم اختلاف مواقف؟

تبيّن لنا ممّا تقدّم وجود بوادر اختلاف حقيقي بين صالح بن يوسف والحبيب بورقيبة منذ سنة ١٩٤٧ على الأقلّ، وهو اختلاف يخبو حينا أو يطفو على السطح حينا آخر حسب الظروف والمواقع، ولكن من دون أن يتحوّل إلى خلاف جوهري أو إلى قطيعة تامّة قبل إمضاء اتّفاقيّات الحكم الذاتي بين أفريل وجوان ١٩٥٥. فما هي جذور هذا الاختلاف؟ وما هي طبيعته ورهاناته خلال العشريّة الممتدّة بين ١٩٤٥ و١٩٥٥؟

نودّ في البداية إبراز مسألة دقيقة يتمّ إغفالها عادة على أهميّتها، وهي أنّ بن يوسف وبورقيبة لم يلتقيا خلال الفترة المذكورة في نفس الحيّز المكاني سوى مدّة قصيرة تقدّر بحوالي سنتين فقط من مجموع إحدى عشرة سنة (جانفي ١٩٤٥- جانفي ١٩٥٦). ويقودنا ذلك إلى الوصول إلى استنتاجات مهمّة: يتمثّل أوّلها في أنّ اختلاف المواقع يساهم عادة في إذكاء حدّة التنافس والصراع بين الزعيمين أو إلى حصول تقاسم في الأدوار بينهما، بينما الالتقاء في إطار مكاني واحد يقود إلى خفوت حدّة التوتّر والمواجهة وحصول نوع من التجانس والتكامل، وذلك باستثناء المرحلة الأخيرة التي وقعت فيها المواجهة العلنيّة والقطيعة.

تفرّغ صالح بن يوسف، بعد "إبعاد" بورقيبة من الساحة التونسيّة إلى إعادة بناء الحزب، ونجح في ذلك إلى حدّ كبير، مثلما نجح بورقيبة في التعريف بالقضيّة التونسيّة في المشرق من خلال مساهمته في بعث مكتب المغرب العربي بالقاهرة ثمّ في تكوين لجنة تحرير المغرب العربي. إلّا أنّ التحاق بعض القادة الدستوريين الذين فرّوا من تونس بعد هزيمة الألمان (الحبيب ثامر ويوسف

الرويسي والرشيد إدريس وحسين التريكي) واستقرارهم بالقاهرة ودمشق، ووصول القائد المغربي محمد بن عبد الكريم الخطابي إلى القاهرة وكذلك محي الدين القليبي ممثّل الحزب الدستوري القديم، ضيّق الخناق على بورقيبة ومنعه من التصرّف بشكل انفرادي، ومن الاستئثار بالإمدادات الماليّة المتأتيّة من تونس، فدخل في خلاف مع ثامر الذي فرض عليه الإلتزام بالقيادة الجماعيّة للحزب، وهمّش مكانته داخل لجنة تحرير المغرب العربي.[٦٩] وانحاز قادة الداخل إلى ثامر وجناحه بالمشرق، فالتجأ بورقيبة إلى تكوين كتلة مضادّة تضمّ بعض المناضلين الدستوريين المتصلبين المنتمين إلى الصفّ الثاني في الحزب، وأصبحت المعركة قائمة بين الكتلتين في الكواليس أحيانا وعلى أعمدة الصحافة المصريّة والتونسيّة أحيانا أخرى، اعتمادا على الاتّهامات المتبادلة والتشويه والتخوين والإشاعات والمزايدات، من ذلك اتّهام بورقيبة لصالح بن يوسف وقادة الحزب بالاعتدال والمهادنة ومطالبتهم بالتصعيد والعودة إلى النضال الثوري بمشاركة الجماهير الشعبيّة.[٧٠] وعندما أصبحت الأمور تنذر بانقسام الحزب، تدخّل بن يوسف ليلعب في مصر دور الحكم أو لينظّم "محاكمة" لبورقيبة شارك فيها ثامر والرويسي وجلولي فارس، وليفرض نوعا من تقاسم الأدوار تكون له فيه اليد الطولى، ولكنّه لم يفكّر أو لم يجرؤ على إزاحة بورقيبة، حيث صرّح لبعض أتباعه قائلا: "تذكّروا بأنّ بورقيبة اليوم في نظر الخاص والعام هو الرمز للحزب وللقضيّة الوطنيّة..وليس من السداد التفكير في تبديل الرمز في هذا الظرف...وثقوا بأنّ بورقيبة مستعدّ لتكوين حزب حتّى من الشيّاتة (ماسحي الأحذية) إن لزم الأمر، وسيجد فرنسا إلى جانبه تسانده".[٧١]

تواصلت الاختلافات والمشاحنات بعد تنظيم مؤتمر دار سليم، بل احتدت أكثر في صائفة ١٩٤٩ قبيل اجتماع المجلس الملّي، فقرّر بورقيبة العودة إلى تونس، وعملت السلطة الفرنسيّة على تسهيل هذه العودة بهدف تعميق الشقاق داخل الحزب. وساهم رجوع بورقيبة، وبخلاف ما كان متوقّعا، في عودة الهدوء بين الزعيمين وأنصارهما ولاسيما بعد وفاة الحبيب ثامر، إذ رضيا بتقاسم الأدوار في انتظار الحسم، وكان كلّ منهما يراقب الآخر ويرافقه في جولاته واجتماعاته، ويفسح له المجال لتقديم مبادراته. ويشير تقرير أمني مؤرّخ في ١٣ سبتمبر ١٩٤٩ أنّه لا توجد علامة حقيقيّة على وجود شقاق بين بن يوسف وبورقيبة لأنّ كلّ منهما لا يزال يتحسّس وزنه الشعبي، وأنّهما اتّفقا على عدم استقبال الضيوف بصفة منفردة، وعلى عدم الافتراق عند التنقّل إلى داخل البلاد في جولات دعائيّة.[٧٢] ويمكن القول إنّ اختلاف المواقع خلال هذه المرحلة الأولى ساهم في اختلاف المواقف بصفة شكليّة غير جوهريّة، وإنّ صالح بن يوسف كان خلالها الطرف الأقوى والمناور الأذكى والماسك الحقيقي بزمام المبادرة وبخيوط اللعبة.

ويتمثّل ثاني الاستنتاجات: في أنّ فترة الوجود في تونس مكّنت رأسي الحزب من لعب ورقتهما الأساسيّة باتّجاه فرنسا في نفس السنة (١٩٥٠) بعد تحضير سابق، ويتعلّق الأمر ببرنامج النقاط السبع الذي طرحه بورقيبة في فرنسا في أفريل سنة ١٩٥٠ من جهة، وقبول بن يوسف المشاركة في حكومة شنيق التفاوضيّة في أوت ١٩٥٠ من جهة ثانية. وتكشف هذه الورقة المزدوجة استعداد كلّ طرف لأن يكون المفاوض الرئيسي والمحاور الأجدر مع فرنسا عندما يفتح باب التفاوض، مع ما يقتضيه ذلك من إبداء علامات الودّ والانفتاح والاعتدال والاستعداد لتقديم التنازلات حتّى إن كانت متعارضة مع مقرّرات الحزب ولوائحه. كان بورقيبة في هذا السّياق أكثر تأنيّا ومرونة وقدرة على المناورة لأنّه زاوج بين الاستعداد للحوار والتلويح بسلاح التصعيد، واعتمد على شبكة أوسع من العلاقات شملت الأمريكيين والإنكليز وخصوصًا الليبراليين والاشتراكيين الفرنسيين مثل الصحفي. "جان روس" «Jean Rous» الذي رافقه خلال شهر جانفي ١٩٥١ في جولاته بدواخل البلاد.[٧٣] أمّا صالح بن يوسف فلم يكن أقلّ حنكة أو انفتاحا واعتدالا حيث اعتمد على مساندة القصر والأعيان والمنظمات الوطنية، وكانت له علاقة جيّدة حتّى مع بعض رموز اللوبي الفرنسي بتونس (أصحاب الصحف كما ذكرنا ومارسيل كازابيانكا رئيس القسم الفرنسي للمجلس الكبير)،[٧٤] إلّا أنّ انخراطه في التجربة الحكوميّة جعل مستقبله السياسي محكوما بما ستؤول إليه تلك التجربة من نتائج. وبما أنّ هذه التجربة

التفاوضيّة آلت إلى الفشل، فإنّ ورقته الخاصّة أحرقت خصوصا بعد أن تولّى تقديم الشكوى التونسيّة إلى منظمة الأمم المتّحدة احتجاجا على مذكّرة ١٥ ديسمبر ١٩٥١ التي أقرّت السيادة المزدوجة، واختياره غير الصائب بالهروب من فرنسا إلى مصر بدل الاستفادة من تجربة الإيقاف الذي طال باقي الوزراء في تونس. خسر صالح بن يوسف ورقته وفقد حظوظه في كسب ثقة الفرنسيين رغم التنازلات التي قدّمها فالتجأ إلى القاهرة بحثا عن أوراق جديدة، في حين ظلّت الأبواب مفتوحة مع بورقيبة الذي استفاد من تجربة الاعتقال الطويلة التي بدأت منذ بداية ١٩٥٢ ليدعّم مكانته وصورته في نظر الداخل والخارج.

ويتمثّل ثالث الاستنتاجات المرتبطة باختلاف لعبة المواقع، في أنّ الزعيمين مرّا بالتجربة القاهريّة: بورقيبة بين ١٩٤٥ و١٩٤٩، أي في ظروف تشكّل جامعة الدول العربيّة واشتداد الصراع العربي الصهيوني، وبن يوسف بين ١٩٥٢ و١٩٥٥، أي في ظروف مختلفة تميّزت بنجاح ثورة يوليو ١٩٥٢ وبروز زعامة جمال عبد الناصر الذي تبنّى الطرح القومي العربي بعد فترة قصيرة من سيطرته على الحكم، وراهن على الحلّ العسكري في مقاومة الإمبريالية والصهيونيّة. وكان تأثير الإقامة في مصر أكبر في شخصيّة صالح بن يوسف وفي مواقفه، أمّا بورقيبة فقد زادته التجربة المصريّة اقتناعا بمبادئه الأولى التي تشبّع بها في مرحلة الدراسة والتكوين بفرنسا.

نتبيّن من خلال ما تقدّم أنّ الحزب كان منقسما على نفسه بين عدّة أجنحة أو كتل متصارعة، وهو أمر طبيعي ملازم للأحزاب السياسيّة في العالم التي تفرز مثل هذه التكتّلات لا سيّما إذا كانت أحزابا غير عقائديّة وغير طبقيّة مثل الحزب الدستوري الجديد. وكان الصراع بين بن يوسف وبورقيبة شبه خفيّ في أواخر الأربعينات، إذ نجد صداه في التقارير الأمنيّة وفي شهادات بعض المقرّبين من قيادة الحزب، لكنّ بن يوسف وبورقيبة كانا حريصين على عدم كشفه بصفة علنيّة.[٧٥] ودافع بن يوسف عن بورقيبة عبر الجرائد الحزبيّة التي يتحكّم فيها عندما تعرّض لهجوم عنيف من الطالب التونسي طاهر المقدميني، الذي اتّهم رئيس الحزب في جريدة "الحوادث" المصريّة بجمعه الأموال من الدول العربيّة باسم عبد الكريم الخطابي والاستيلاء عليها لحسابه الخاص، حيث كذّبت جريدة "الرقيب" هذه الأخبار الزائفة،[٧٦] ونشرت جريدة "الحريّة" بلاغات رسميّة صادرة عن الدول العربيّة التي زارها بورقيبة في أفريل ١٩٤٨ دحضت فيها مزاعم جريدة "الحوادث".[٧٧] وكان بن يوسف يسعى من وراء ذلك إلى إنقاذ سمعة الحزب والحفاظ على وحدته، وخصوصا تهدئة التوتّر بينه وبين بورقيبة لأنّه كان بمصر عند جمع هذه الوثائق، وكان همّه الأساسي إقناع بورقيبة بتقاسم الأدوار الذي طرحه قبيل مؤتمر دار سليم.

ونعتقد أنّ الخلاف بين بن يوسف وبورقيبة قبل اتّفاقيّات الحكم الذاتي تمحور بالأساس حول رهانات ثلاثة:

- رهان داخلي: يتمثّل في التنافس والصراع حول الزعامة وقيادة الحزب بين بورقيبة الذي يستند إلى الشرعيّة التاريخيّة التأسيسيّة وحجم التضحيات التي قدّمها منذ سنة ١٩٣٤، وصالح بن يوسف الذي يستند إلى دوره النضالي التاريخي وخصوصًا إلى مساهمته الفعّالة في إعادة تنظيم الحزب بين ١٩٤٥ و١٩٤٩. ويمثّل هذا الصراع، الموجّه لكسب ثقة الشعب وحشد الأنصار، الشكل الغالب في علاقة زعيمين يشتركان في الكاريزما والإشعاع وقوّة الشخصيّة والطموح الفيّاض، وكذلك في السعي المتواصل والخفيّ إلى إضعاف الخصم وتشويهه. ونجد صدى لهذا الصراع في التقارير الأمنيّة التي تعود إلى سنة ١٩٤٩، حيث تحدّثت عن "صراع حول النفوذ"،[٧٨] وعن "اختلاف وجهات النظر والتنافس حول الزعامة بسبب مشاعر الغيرة الحادّة عند بن يوسف"، [٧٩] وكذلك عن "صراع شخصي بين المجاهد الأكبر والزعيم الكبير".[٨٠] وتؤكّد الشهادات الشفويّة هذا البعد الشخصي في الصراع بين الزعيمين، إذ أقرّ محمد المصمودي أنّ الخلاف بينهما كان حول الزعامة ولم يكن خلافا فكريّا،[٨١] وأكّد حسين التريكي أنّ الخلاف بين بورقيبة وبن يوسف كان خلافًا شخصيّا وليس مبدئيّا، وأنّ بورقيبة كان يقول بأنّه لا يمكن أن يكون مع صالح بن يوسف في حزب واحد.[٨٢] وذكر

الأزهر الشابي القروي أنّ الخلاف بينهما بدأ قبل الاتّفاقيّات وكان في شكل نزاع شخصي خفيّ بين زعيمين كبيرين، وبيّن الصادق الشايب مدير ديوان صالح بن يوسف أن "لا فرق بين الرجلين، فكلاهما أنانيّ نرجسيّ محبّ لذاته ولا يقبل الرأي المخالف"، وقد جاراه في هذا الرأي صديقه أحمد صوّة الذي اعتبر أنّ أعضاء الديوان السياسي مدرسة واحدة في حزب واحد. وأشار الصادق العبيدي إلى أهميّة العامل الذاتي في إذكاء الخلاف، إذ احتدّ التنافس بينهما حول الزعامة غير أنّ بورقيبة كان أكثر إيغالاً في الفرديّة إلى درجة الغرام بحبّ الذات، في حين بيّن عبد الستار الهاني أنّ بورقيبة كان يخشى أثناء وجوده بالقاهرة تفرّد بن يوسف بالحزب.(٨٣) ويرتبط بهذا الخلاف الشخصي أحيانا خلاف حول طريقة تسيير الحزب، وهو ما يضفي عليه بعدا سياسيا يشمل الجوانب التكتيكيّة أكثر من الثوابت الاستراتيجيّة التي لم تكن محلّ اختلاف يذكر بين الزعيمين، ولا ننسى أيضا الصراع الخفيّ حول التحكّم في ماليّة الحزب. وهو نفس ما توصّل إليه الأستاذ حسين رؤوف حمزة الذي رأى أنّ الخلاف بين بن يوسف وبورقيبة خلاف مفتعل وناجم عن تضخّم نرجسي في شخصيتهما من جهة، وعن تضخّم لمكانتهما على رأس الحزب من جهة أخرى، وأنّ خلفيّاته وجذوره تعود إلى عوامل ذاتيّة وكذلك إلى الصراع حول السلطة.(٨٤)

- رهان باتّجاه فرنسا: يتجسّد في التنافس والصراع حول كسب ثقة الفرنسيين من أجل الاستئثار بورقة المفاوض الرئيسي أو "المحاور الأمثل" «L’interlocuteur valable». ويبدو أنّ بن يوسف كان المؤهّل الأبرز لكسب هذه الورقة بين ١٩٤٧ و١٩٥٠، وذلك بالنظر إلى تنوّع علاقاته واعتداله ودهائه السياسي، ومن علامات ذلك قيامه في أفريل سنة ١٩٤٨ باتّصالات سرّيّة مع الحكومة الفرنسيّة التي سمحت له بالسفر إلى القاهرة صحبة جلولي فارس لإقناع بورقيبة بالمشاركة في المشاورات الجارية مع المقيم العام جان مونص،(٨٥) واختياره سنة ١٩٥٠ ليمثّل الحزب في حكومة شنيق التفاوضيّة، إلّا أنّ تكفّله بعد فشل المفاوضات بتبليغ الشكوى التونسيّة إلى منظمة الأمم المتّحدة أثار استياء الأوساط الليبراليّة في فرنسا، وأصبح الأمين العام شخصا غير مرغوب فيه من قبل الحكومة الفرنسيّة بعد هروبه إلى القاهرة وتأثّره تدريجيّا بالدعاية المصريّة.(٨٦) ولم يفقد صالح بن يوسف الأمل في كسب ثقة الفرنسيين حتّى بعد استبعاده من مفاوضات الاستقلال الداخلي وتزّعمه حركة معارضة اتّفاقيات جوان ١٩٥٥، حيث صرّح لشارل سوماني في جانفي ١٩٥٦ بأنّ بورقيبة وأتباعه خدعوا فرنسا وسخروا منها، وبالمقابل فإنّه لم يخدعها أبدا، وأشار إلى أنّه لا يريد أن يكون سفير فرنسا بالمشرق ولكنّه الوحيد القادر على جعلها تحصل من هذه المنطقة على مكاسب معنويّة وسياسيّة.(٨٧) وقد نجح بورقيبة في آخر المطاف في الحصول على ورقة المحاور الأمثل بعد تجارب ومناورات عديدة بدأت منذ سنة ١٩٤٩ وتواصلت إلى سنة ١٩٥٤، إذ بيّنت بعض التقارير الأمنيّة أنّ عودته من القاهرة لم تكن فقط بسبب تراجع مكانته في الحزب أو بسبب الصعوبات التي وجدها بمصر، بل إنّها تمّت في إطار مخطّط مدروس وتفاهم سرّي مع ممثّلي فرنسا بعد أن أبدى استعداده للتعاون.(٨٨) واستغلّ بورقيبة على الوجه الأمثل إقامته في باريس (أفريل- جويلية ١٩٥٠) لعرض برنامجه الإصلاحي المرن وكسب المزيد من الصداقات في صفوف الأوساط الليبراليّة الفرنسيّة وخصوصا المنتمين إلى الحزب الاشتراكي وحزب "الحركة الجمهوريّة الشعبيّة" « MRP »، وسانده بالخصوص شارل أندريه جوليان الذي اعتبره "محاورا ذكيّا ومتفهّما"، والصحافي جان روس الذي اعتبره المرشّح الأبرز لقيادة التفاوض مع الفرنسيين، وأصبح ايلي كوهين حضريّة الذي كان منبهرا بصالح بن يوسف سنة ١٩٤٧ يميل إلى ضرورة التعامل مع بورقيبة بوصفه المحاور الأجدر، وهو ما لم يقنع الكيه دورسيه الذي اعتبر أنّه لا يمتلك أيّة صفة رسميّة للحديث باسم التونسيين.(٨٩) ودعا أندريه بيديه إلى ضرورة التفاهم مع بورقيبة كما تفاهمت بريطانيا مع غاندي،(٩٠) وتجدّدت المشاورات مع بورقيبة سنة ١٩٥٢ بطبرقة عن طريق الوسيط الطاهر بن عمّار، (٩١) غير أنّ الحسم النهائي في اختيار الشريك المفاوض لم يقع إلّا سنة ١٩٥٤ حيث نجح النائب الاشتراكي آلان سافاري في إقناع منداس فرانس بأهميّة اختيار بورقيبة، ويقول في هذا السّياق:

"صحيح كان أمامنا الحزب الدستوري الجديد، ولكن في وقت معيّن وجب علينا أن نختار مع من نتحاور: بورقيبة أو صالح بن يوسف...إنّ مصلحة فرنسا اقتضت أن نتحاور مع الذين لهم سلطة على أتباعهم حتّى يتمّ الإيفاء بالعهود الممضاة".(٩٢) وذكر منداس فرانس في اعتراف مثير: "إنّ المفاوض المثالي، الذي نحن متيّقنون من التفاهم معه بسهولة هو الذي نصنعه نحن حسب ميولاتنا الخاصّة، ويمكن أن نعطيه الملامح التي نريدها".(٩٣)

– رهان خارجي: ويتمثّل في سعي الزعيمين إلى البحث عن الشرعيّة الخارجيّة من خلال التكفّل بتمثيل الحزب في المحافل الدوليّة. ولم يكن هناك أيّ اختلاف بينهما حول ضرورة تدويل القضيّة التونسيّة، والبحث عن السند الخارجي لدى دول الجامعة العربيّة ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وكذلك لدى الإنكليز والأمريكيين، مع التعويل خصوصا على منظمة الأمم المتّحدة. وكان مسارهما متشابهًا ومتقاطعًا لكنّه انتهى بهما إلى بلوغ نتائج متباينة: انطلق بورقيبة من مصر مقرّ جامعة الدول العربيّة مع الحفاظ على اتّصالاته المتينة بالإنكليز والأمريكيين، واقتنع تدريجيّا بأهميّة المراهنة على العالم الغربي بقيادة الولايات المتّحدة الأمريكيّة، التي تمكّن من زيارتها في مناسبتين (الأولى في نهاية سنة ١٩٤٦ والثانية في خريف سنة ١٩٥١). وحافظ بن يوسف على علاقات جيّدة بالأمريكيين، وكان مقتنعا مثل بورقيبة وحشّاد بضرورة الاصطفاف إلى جانب الكتلة الغربيّة الأمريكيّة،(٩٤) وتمكّن سنة ١٩٥٢ من حضور أشغال منظمة الأمم المتّحدة رغم خلافه مع العابد بوحافة، الذي اعترض على رئاسة بن يوسف للوفد التونسي في مداولات الجلسة العامّة معتبرا أنّه عيّن نفسه لهذه المهمّة من دون استشارة أحد.(٩٥) وشارك في مؤتمر الأمميّة الاشتراكيّة بستوكهولم (جويلية ١٩٥٣)، وآل به الأمر بعد ذلك إلى الاقتناع بأهميّة الدعم العربي، وأصبح الممثّل الشرعي للتونسيين في نظر القاهرة وجامعة الدول العربيّة ومنظمة دول عدم الانحياز.

ثالثًا: صالح بن يوسف من البراغماتية إلى اليوسفية

١/٣-هل كان صالح بن يوسف عروبيّا أم قوميّا؟

ميّزنا هنا بين "العروبي" و"القومي" على أساس نفس الفصل المنهجي الذي استنبطه الأستاذ محمد عابد الجابري بين "الوعي العروبي"، الذي يعني الانتماء إلى الأمّة العربيّة من حيث هي حقل ثقافي وإطار حضاري يتحدّدان بثلاثة عناصر أساسيّة: وحدة اللغة ووحدة التاريخ ووحدة الأهداف والمصير، وبين "الوعي القومي"، الذي يكتسي في المشرق مضمونا وحدويّا وايديولوجيّا، ويطرح بالتّالي كبديل أو منافس لمفهوم الوعي الوطني الذي يحمل مضمونا قطريّا. ويرى الجابري أنّ الوعي العروبي، في السّياق الاستعماري المغاربي، لا يتناقض، بل ولا يتقابل أو يتغاير مع الوعي الوطني القطري، وذلك لأنّ الاستعمار لم يؤدّ إلى تجزئة ترابيّة مثلما حدث بالمشرق، بل استهدف سيادة الدولة القائمة في الوحدة الترابيّة، كما استهدف الهويّة الثقافيّة للسكّان، وبالتّالي فإنّ فكرة القوميّة لم تنبن في بلاد المغرب على رفض التجزئة والمطالبة بالوحدة، وإنّما على استعادة السّيادة، وتأكيد الهويّة العربيّة الإسلاميّة.(٩٦)

ذكر صالح بن يوسف في اجتماع عام عقد يوم ٢٣ أكتوبر ١٩٤٨، أنّ النقطة الأساسيّة التي تمّ الاتّفاق حولها غداة مؤتمر دار سليم تتعلّق بضرورة الحفاظ على "الوحدة القوميّة"، والرفض القطعي لمشروع "الوحدة الفرنسيّة"، والتصميم بالمقابل على "التمسّك بعروبتنا وعدم الدخول في أيّ وحدة غير الوحدة العربيّة".(٩٧) وتعمّق في تحليل هذه المحاور بمناسبة خطاب جامع القيروان (ديسمبر ١٩٤٨) قائلاً: "إنّ أمّتنا لن ترضى بالوحدة الفرنسيّة...ولذلك صادمنا هذا الادعاء الباطل وأقمنا الدليل القطعي على أنّ الأمّة المغربيّة عربيّة وإسلاميّة...لقد كنت في مصر وتحقّقت أنّ الوحدة العربيّة لم تكن مجرّد حركة مناهضة للصهيونيّة وكذلك هي تهدف لتحرير الأمم العربيّة بأجمعها". وبيّن أنّ الردّ الملائم على مشروع الاتحاد الفرنسي يتمثّل في الدخول في كتلة أخرى تضمن الحفاظ على الاستقلال المنشود،

وهذه الكتلة لا يمكن أن تكون إلّا "الرابطة الطبيعيّة العربيّة".[٩٨]

تستدعي هذه التصريحات، التي تقاطع فيها الوطني بالمغربي والعروبي وحتّى بالقومي، جملة من الإيضاحات والتدقيقات، من دون أن نتغافل تماما عن طابعها الدعائي والتعبوي. انطلق بن يوسف من التذكير ببعض الثوابت المميّزة لحزبه، وهي تأكيد "الوحدة القوميّة" التي تعني في الخطاب السياسي التونسي آنذاك "الوحدة الوطنيّة"، إذ يشترك قادة الدستور الجديد في اعتبار تونس أمّة تمتلك جميع المقوّمات، أمّا هويّة هذه الأمّة، المرتبطة طبيعيًا وتاريخيًا وبشريًا ببلاد المغرب، فهي "عربيّة إسلاميّة وجزء لا يتجزّأ من العالم العربي".[٩٩] واعتبارا لذلك حصل الإجماع داخل الحزب على رفض مشروع "الوحدة الفرنسيّة" أو الاتحاد الفرنسي الذي يهدّد بابتلاع ما تبقّى من السيادة الوطنيّة والهويّة التونسيّة. وطرح بن يوسف في هذا الخطاب مشروعًا بديلاً، وهو الانخراط في "الوحدة العربيّة" التي كانت تحيل إلى المشروع الذي بلوره العراقي نوري السعيد سنة ١٩٤٣ في "الكتاب الأزرق"، ودعا فيه إلى توحيد سوريا الكبرى في دولة واحدة، وإنشاء جامعة عربيّة تضمّ سوريا والعراق وأيّ بلد عربي مستقل يؤيّد ذلك، وقد حظي هذا المشروع برعاية بريطانيّة، ثمّ بتأييد أمريكي. وتوّج بعد مشاورات طويلة، أشرف عليها نوري السعيد ومصطفى النحّاس باشا رئيس الوزراء المصري، بإنشاء جامعة الدول العربية بمصر في مارس ١٩٤٥، مع العلم أنّ بلدان المغرب لم تشارك في المشاورات ولا في عضويّة الجامعة بسبب الرفض البريطاني.[١٠٠]

وعليه، فإنّ صالح بن يوسف كان يعطي الأولويّة في المقام الأوّل إلى التحرّر الوطني الذي يشمل مفاهيم الاستقلال والسيادة والهويّة، وكان يحمل وعيا عروبيًا متقدّمًا، ولكن من دون مضمون أيديولوجي واضح، وهو وعي اكتسبه حسب شهادته بفضل إقامته الخاطفة بمصر سنة ١٩٤٨، وسيستعمل هذه الورقة الجديدة بأكثر وضوح خلال الخمسينيات.

لم يكن بن يوسف يراهن على الكتلة العربيّة الناشئة فقط، فقد كان يصرّح أحيانا قبيل ارتقائه للوزارة بأنّ الروابط الجغرافيّة تجعل تونس منفتحة على الكتلة الغربيّة بقيادة الولايات المتّحدة الأمريكيّة،[١٠١] ويذكّر في أحيان أخرى بأهميّة الروابط الثقافيّة مع الشعب الفرنسي، ويلوّح في نفس الوقت بإمكانيّة الالتجاء إلى الرّوس.[١٠٢] وتتنزّل في هذا الإطار نفسه رؤية الحزب الدستوري الجديد للعمل المغاربي المشترك ولتوحيد الكفاح التحريري، إذ لا يمثّل هذا الخيار التكتيكي سوى ورقة ضغط جديدة ضدّ السلطة الاستعماريّة ومناوراتها، ولا يؤسّس بالتّالي لمشروع سياسي مغاربي حامل لمضامين قومية ومبشّر بدولة موحّدة سياسيًا. ولم تتغيّر هذه الرؤية جزئيًا لدى بن يوسف وبعض الدستوريين المقيمين بالمشرق إلّا في منتصف سنة ١٩٥٤، عندما تبنّوا مبدأ توحيد الكفاح المغاربي وتوسيع رقعته للاستفادة من دعم الجامعة العربية.[١٠٣]

تعرّض بن يوسف في خطاب القيروان إلى موقف "الوحدة العربيّة" أو بالأحرى الجامعة العربيّة من الحركة الصهيونيّة، ويجرّنا ذلك إلى تقصّي موقف الحزب الدستوري الجديد وأمينه العام من هذه الحركة، ومن اليهود التونسيين، ومن القضيّة الفلسطينيّة ككلّ. يبدو بن يوسف أحيانا متشدّدا في مناصرته للقضيّة الفلسطينيّة، ومتحمّسا في إبراز عواطفه العروبيّة، من ذلك خطابه في الجامع الكبير ببنزرت في ١٦ ماي ١٩٤٨، الذي ذكر فيه أنّ القضيّة الفلسطينيّة لا يمكن أن تحلّ إلّا عن طريق السلاح والاتّجاه الإيجابي لصالح العرب،[١٠٤] وكذلك خطابه في جامع الزيتونة، الذي أشار فيه إلى أنّ الحرب التي يخوضها الصهاينة ضدّ العرب هي حرب صليبيّة ضدّ الإسلام والمسلمين. إلّا أنّ هذا الموقف لم يكن يعبّر صراحة عن القناعات الشخصيّة والحزبيّة لصالح بن يوسف، فتواتره كان محدودا في خطاباته وتصريحاته، وكان يغلب عليه الجانب العاطفي والدعائي، إضافة إلى جانب المزايدة السياسيّة على الحزب الدستوري القديم وجمعيّة الشبّان المسلمين. ونذكر من بين الثوابت المميّزة للحزب الدستوري الجديد في هذه المسألة: اعتبار أنّ الحرب الجارية في فلسطين ليست حربا دينيّة بين يهود ومسلمين، وإنّما هي حرب استعماريّة توطينيّة بين غزاة صهاينة من جهة، وسكان أصليين عرب مسلمين ومسيحيين من جهة أخرى. ويترتّب على ذلك التمييز بين

اليهود الصهاينة الذين أيّدوا الحركة الصهيونيّة وخيّروا الانتماء إلى الوطن القومي اليهودي، وبين اليهود الذين لم يرتبطوا بالصهيونيّة وتشبّثوا بالانتماء إلى أوطانهم الأصليّة.[١٠٥] وقد عبّر الحبيب بورقيبة عن هذا الموقف منذ سنة ١٩٣٨ عندما أكّد أنّ "اليهوديّة دين، أمّا الصهيونيّة فهي مذهب سياسي. أمّا الأولى فقد حظيت دائما باحترام المسلمين وتسامحهم، وأمّا الثانية فهي تصدم تطلّعات العرب في فلسطين وبطريقة غير مباشرة مشاعر التضامن التي يكنّها لهم مسلمو العالم"، وبيّن أنّ علاقة التونسيين بعرب فلسطين قائمة على التعاطف والتضامن، بيد أنّه ليس ثمّة أيّ تونسي يعتبر فلسطين وطنا له.[١٠٦]

التزم بن يوسف بهذه الثوابت، حيث صرّح في أواخر سنة ١٩٤٧ بأنّ اليهود التونسيين "رعايا للباي يجب أن يوضعوا على قدم المساواة مع المسلمين التونسيين، ولا يجب التعرّض لهم"،[١٠٧] وقد أثار هذا الموقف، "المتعقّل والحكيم" حسب السلطة الفرنسيّة، استياء قادة اللجنة التنفيذيّة للحزب الدستوري القديم، الذين اتّهموه بالسعي من ورائه إلى مضاعفة هيبة حزبه ونفوذه وتقوية مكانته لدى الرأي العام والسلطة الفرنسيّة، وإلى زيادة شعبيّته الشخصيّة في نفس الوقت، وفاتهم أنّه موقف سياسي مبدئي وصادم للرأي العام المعادي لليهود بقطع النظر عن علاقتهم بالصهيونيّة، وأنّه موجّه لكسب تعاطف النخب اليهوديّة في تونس، وكذلك القوى العالميّة الكبرى المساندة لتطلّعات اليهود القوميّة، وهو منسجم مع خياراته السياسيّة في تلك الفترة التي تميّزت بالاعتدال وتجنّب التصعيد.[١٠٨]

تعود تصريحات بن يوسف بجامع الزيتونة في بداية ديسمبر ١٩٤٧ والتي دافع فيها عن اليهود التونسيين شريطة عدم تورّطهم في مساندة الصهيونيّة، إلى فترة تميّزت بتنامي دعوات المقاطعة الاقتصاديّة لليهود الصادرة عن الحزب الدستوري القديم، وخصوصا عن أعضاء لجنة الدفاع عن فلسطين وأبرزهم الصادق بسيّس والشاذلي بن القاضي والفاضل بن عاشور. وشرع هؤلاء إثر قرار تقسيم فلسطين الصادر عن الأمم المتّحدة في نوفمبر ١٩٤٧ في جمع التبرّعات الماليّة الموجّهة إلى معاضدة المجهود الحربي العربي، وفي تجنيد المتطوعين التونسيين للقتال في فلسطين. وكان الحزب الدستوري متذبذبا في مواقفه، إذ يضطرّ أحيانا إلى مسايرة الموجة التضامنيّة والمشاركة فيها، ويعمل في أحيان أخرى على عرقلة أعمال لجنة الدفاع عن فلسطين تخوّفا من تنامي شعبيّتها على حسابه. وتمسّك بن يوسف بالدفاع عن ثوابت الحزب في التعاطي مع هذه الحرب الاستعماريّة غير الدينيّة، وفي الدفاع عن اليهود التونسيين وحمايتهم، رافضا الانخراط في دعوات المقاطعة التي تبنّاها الحزب القديم، ووصل به الأمر سنة ١٩٥١ إلى اقتراح تطعيم الوزارة ببعض العناصر اليهوديّة، حتّى أنّ بعض التقارير الأمنيّة لمّحت إلى أنّه كان يحصل على مبلغ ٥٠ ألف فرنك شهريّا من بعض العناصر الصهيونيّة بتونس ليواصل سياسة التهدئة التي يعتمدها تجاه اليهود التونسيين.[١٠٩] ومهما يكن من أمر فإنّ مواقفه من القضيّة الفلسطينيّة ومن اليهود التونسيين، تعكس رؤية سياسيّة براغماتيّة لم تتأثّر بالحماس الشعبي واتجاهات الرأي العام بقدر ما تأثرت بموازين القوى العالميّة المتميّزة بقوّة الحركة الصهيونيّة وتحالفها الوثيق مع الإمبريالية البريطانيّة ثمّ الأمريكيّة، وكانت هذه الرؤية موجّهة لخدمة القضيّة التونسيّة، إضافة إلى خدمة بعض الأهداف الشخصيّة من خلال ضمان دعم القوى العظمى واليهود.

وتفيد بعض الدراسات أنّ قادة الحزب الدستوري الجديد كانوا على اتّصال وثيق مع الإسرائيليين، حيث التقى الباهي الأدغم سنة ١٩٥٢ بمستشار البعثة الإسرائيلية بالأمم المتحدة "جيدون رافائيل" «Gideon Rafael»، وطلب منه دعم المساعي التونسيّة من أجل الاستقلال، مبيّنا أنّ حزبه لم يكن وراء التظاهرات المناهضة لليهود بتونس. وتمّت الاتّصالات أيضا مع صالح بن يوسف الذي عبّر يوم ٩ فيفري ١٩٥٣ عن انزعاجه من محدوديّة الدعم الإسرائيلي للقضيّة التونسيّة مقارنة بالدعم العربي، ملمّحا أنّ ذلك سيؤثّر على توجّهات الدولة التونسيّة بعد الاستقلال. وذكر الحبيب بورقيبة سنة ١٩٥٤ للسكرتير السياسي للمؤتمر اليهودي العالمي "ألكس ليفي ايسترمان" « Alex Levvey Easterman » أنّ تونس ستنضمّ إلى الجامعة العربيّة بعد الاستقلال غير أنّها لن تتّبع بالضرورة

سياسة الدول العربيّة وتوجّهاتها، أمّا عن موقفه الشخصي فبيّن أنّه يتفهّم القوميّة اليهوديّة لكنّه كعربي يجد نفسه مضطرّا إلى اعتبار قيام دولة إسرائيل شكلاً من الاستعمار، وأنّه يميل إلى الحلول السلميّة في التعامل معها.[١١٠] وقد كشف "ناحوم غولدمان" سنة ١٩٦٥ أنّ بورقيبة حافظ على علاقة وطيدة بايسترمان منذ ١٩٥٤، وأنّهما كانا يلتقيان مرّة أو مرّتين كلّ سنة لمناقشة مختلف القضايا اليهوديّة.[١١١] ويدلّ ذلك أنّ قادة الحزب الدستوري الجديد كانوا بحكم خلفياتهم الفكريّة ينتمون إلى نفس المدرسة السياسيّة، وأنّ الخلافات بينهم لم تكن في مستوى الأفكار والخيارات الاستراتيجيّة.

وكان الممثّل الحقيقي للنزعة القومية في الحزب الدستوري الجديد آنذاك هو يوسف الرويسي المقيم في دمشق، الذي عبّر في شهر نوفمبر ١٩٥٠ عن موقفه المعارض للتجربة التفاوضية التي شارك فيها بن يوسف، واعتبرها تراجعا عن خطة النضال المغاربي الموحّد وتنكّرا للمبادئ الاستقلالية والمواثيق الدولية.[١١٢] أمّا صالح بن يوسف فقد رفض في بداية نوفمبر ١٩٥١، عندما كان وزيرا للعدل، مشاركة الحزب في المظاهرة التضامنيّة مع مصر، التي انتظمت بتونس بمساهمة الحزب الدستوري القديم والحزب الشيوعي والجبهة القوميّة ولجنة أحبّاء السلم والحريّة ومنظمة صوت الطالب الزيتوني، وذلك عقب قرار مصطفى النحّاس باشا إلغاء معاهدة الصداقة المصريّة البريطانيّة.[١١٣]

عادت النزعة العروبيّة إلى البروز عند صالح بن يوسف بعد إقامته بمصر، وكانت تظهر في الغالب في شكل مشاعر تضامن مغاربي وعربي، بمعنى أنّها ظلت في الإطار العاطفي المتعلّق بالهويّة والانتماء، ولم تكن في شكل وعي قومي متضمّن لشحنة ايديولوجيّة. ونذكر في هذا السّياق التقرير الذي أعدّه في ١ سبتمبر ١٩٥٣ صحبة محمد بدرة حول الوضع في تونس، الذي تميّز باشتداد القمع والترويع بسبب تضامن التونسيين مع المغرب الأقصى بعد عزل السلطان محمد بن يوسف، وقد جاء في نهايته: "إنّنا إزاء مؤامرة استعمارية مدبّرة لإبادة شعب كامل، لأنّه يتمسّك بأمانيه القومية في الحرية والاستقلال، ويدافع عن مقوّماته العربية، ويصرّ على اعتبار نفسه جزء لا يتجزّأ من شمال افريقيا ومن العالم العربي".[١١٤]

عايش صالح بن يوسف سنوات الغليان التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط في الخمسينات: ثورة الضبّاط الأحرار، انفراد جمال عبد الناصر بالسلطة وتزايد شعبيّته وتأثيره وتبلور مشروعه القومي، هزيمة فرنسا في "ديان بيان فو"، مؤتمر باندونغ، انطلاق الثورة الجزائريّة المسلّحة. ويظهر تأثير التجربة المصريّة في صالح بن يوسف في نوعيّة الشعارات التي رفعها عند عودته إلى تونس سنة ١٩٥٥، وهي شعارات في قطيعة شبه تامّة مع قناعاته الفكريّة وأساليبه السياسيّة السّابقة. ويطرح ذلك وجود فرضيّتين: فإمّا أن يكون صالح بن يوسف قد تأثّر بعمق خلال إقامته المشرقيّة بموجة المدّ القومي التحرّري وتبنّى سياسيّا وفكريّا الطرح القومي العربي، وإمّا أنّه انخرط في موجة التحرّر العربي والعالمي لاعتبارات سياسيّة وتكتيكيّة فقط وأحكم توظيفها لتزعّم حركة المعارضة في تونس. ونحن نميل صراحة إلى تبنّي الفرضيّة الثانية، فنرى أنّ صالح بن يوسف اختار توظيف العامل القومي لأسباب سياسية أكثر منها فكرية، ونستند مرّة أخرى إلى تصريحه الذي خصّ به شارل سوماني سنة ١٩٥٦، حيث سخر من الرؤية التي تعتبره "رسول الاتّجاه العربي الإسلامي"، واعترف أنّه لعب الورقة التي حصل عليها في المشرق في نضاله ضدّ اتّفاقيّات الحكم الذاتي من أجل تحقيق استقلال بلاد المغرب واستعادته لشخصيّته الدوليّة لحسابه الخاص وليس لحساب أيّة قوّة خارجيّة سواء كانت أفروآسيويّة أو عربيّة إسلاميّة، ولكن من دون قطيعة تامّة مع فرنسا، مذكّرا بأنّ خطاب بورقيبة في مؤتمر صفاقس (نوفمبر ١٩٥٥) تضمّن تملّقا كبيرا تجاه المشرق العربي.[١١٥] ونشير إلى أنّ شخصيّة السياسي تتطوّر وتتغيّر باستمرار، ومساره لا يكون بالضرورة متناسقا ومنسجما وكأنّه قدر معلوم، لذا وجب على البيوغرافي ألّا يسقط في "الوهم الغائي" فيجعل روايته تسير بصفة خطيّة لتتوافق مع النهاية المعروفة مسبقا لمصير المترجم له، إذ يقول مالك بن نبي، الذي كان في بداية الثلاثينات يلقّب بزعيم الوحدة المغاربية ويدعو إلى الإصلاح والوهابية، أنّ الطالب صالح بن يوسف انبهر به

بعد أن حضر إحدى محاضراته لا بسبب المحاضرة في حدّ ذاتها بل لتعقيبه المرتجل عليها. وقال في مذكّراته: "هل كان هذا الطالب التونسي هو الآخر من المثاليين؟ إنّني أطرح السؤال بعد أربعين سنة، لأنّني رأيته بعد سنوات قد أصبح واقعيّا".(١١٦)

٢/٣-هل كان صالح بن يوسف متشدّدًا ومناصرًا للمقاومة العسكرية؟

عندما بدأ بن يوسف مسيرته السياسيّة ضمن الحزب الدستوري الجديد في أواسط الثلاثينيات، كان يصنّف ضمن أبرز العناصر الراديكاليّة المتشدّدة. وقد تعرّض بسبب ذلك إلى الاعتقال والسجن والنفي، في برج البوف (١٩٣٥- ١٩٣٦)، ثمّ في السجن المدني وحصن سان نيكولا بمرسيليا (١٩٣٨- ١٩٤٣). وتعرّض حتّى بعد رحلة بورقيبة إلى مصر لبعض المضايقات والتتبعّات، حيث مثل أمام المحكمة العسكريّة بتونس يوم ٢٧ نوفمبر ١٩٤٥ بسبب انتقاده للسياسة الاستعماريّة ومطالبته بالاستقلال بمناسبة جنازة ضحايا حيّ الحلفاوين الذين سقطوا برصاص الطابور المغربي، وتعرّض إلى الايقاف والسجن المخفّف أيضا بعد مساهمته الفعّالة في تنظيم مؤتمر ليلة القدر.(١١٧)

وأصبح يميل منذ سنة ١٩٤٧ إلى الاعتدال والتهدئة، وصرّح بأنّ الوصول إلى الاستقلال يمكن أن يكون بواسطة الحوار والتفاهم لا عن طريق العنف والتصعيد.(١١٨) وكان يسعى بشتّى الطرق إلى الحصول على منصب وزاري، ويعمل على إبراز حسن نواياه إلى ممثّلي السلطة الفرنسيّة من خلال التزامه بالتحكّم في الشارع وتجنّب الصدام والمواجهة رغم معارضة بعض أعضاء الديوان السياسي مثل سليمان بن سليمان، الذي ذكر أنّ الأمين العام للحزب غضب منه بشدّة لأنّه قام بإجبار بعض التجّار على غلق محلّاتهم أثناء أحد الإضرابات كما جرت العادة، وبيّن له أنّ هذه الطرق لم تعد مجدية ولم تقدّم شيئا للحركة، وأنّه لن يسمح باعتمادها منذ الآن، ويضيف سليمان بن سليمان معلّقا بأنّه لأوّل مرّة يشاهد بن يوسف وهو يعبّر عن آرائه بطريقة صريحة ومباشرة.(١١٩)

تفيد العديد من الوقائع والشهادات أنّ صالح بن يوسف لم يكن أبدا في نهاية الأربعينيات من أنصار التصعيد والحلّ العسكري في المقاومة، ولعلّ من أبرزها قضيّة فلّاقة زرمدين الشهيرة الذين تمّت تصفيتهم سنة ١٩٤٨، وراجت آنذاك شائعات تفيد تورّط الأمين العام للحزب في التخلّص من الفلّاقة عن طريق الطاهر بطّيخ رئيس الجامعة الدستوريّة بقصر هلال.(١٢٠) تتمثّل الوقائع في أنّ مجموعة صغيرة من "الخارجين عن القانون" ظهرت خلال الحرب العالميّة ببلدة زرمدين بالساحل التونسي، وشرعت تقوم بأعمال "صعلكة" ضدّ بعض أهالي المنطقة، وخصوصا ضدّ ممثّلي السلطة المحلية، وعجزت السلطة الفرنسيّة عن الإيقاع بهم لفترة طويلة لعدم تعاون الأهالي معها، فقامت يومي ١٥ و١٦ جوان ١٩٤٦ بأعمال انتقاميّة واسعة ضدّ سكان قريتي زرمدين وبني حسّان دوّنها بن يوسف في تقرير رفعه إلى الباي والمقيم العام.(١٢١) ولم تنجح السلطة الفرنسيّة في القضاء على فلّاقة زرمدين إلّا في أفريل ١٩٤٨، حيث تمّ اغتيالهم قرب بلدة "القطار" بعد تدبير مكيدة محكمة. وهنا تتعدّد الروايات، فتتعارض وتتقاطع من دون الكشف عن جميع الملابسات، ولكنّها تتّفق عموما حول الدور المشبوه للطاهر بطّيخ الذي كان أداة تنفيذ المؤامرة، إذ تمّ توريطه وإقحامه في المسألة تحت التهديد قبل التخلّص منه بصفة غامضة سنة ١٩٥٥، أمّا بن يوسف فيشتبه أنّه شارك في تدبير خطّة استدراج الفلاقة بدعوى ترحيلهم إلى طرابلس لإعدادهم للكفاح المستقبلي لتسهيل تصفيتهم في الطريق من قبل البوليس الفرنسي، أو أن يكون على الأقلّ على علم بحيثياتها واختار السكوت وتزكيتها بصفة غير مباشرة.

يتعلّق المثال الثاني بمواقف بن يوسف الرافضة للتنسيق العسكري مع الجزائريين. وفي هذا السياق، يفيد المناضل الجزائري حسين آيت أحمد، قائد "المنظمّة الخاصة" «L'O.S.» التّابعة لحزب الشعب- حركة انتصار الحريّات الديمقراطيّة، أنّ الأمين العام الجديد لهذه الحركة حسين لحول أرسل سنة ١٩٤٩ وفدين إلى تونس والمغرب الأقصى للاتّصال بزعماء الحزب الدستوري الجديد وحزب الاستقلال، وذلك لطلب مساعدات مالية، وخصوصا لدعوتهم إلى توحيد الكفاح

المغاربي ضدّ الاستعمار الفرنسي وتحريضهم على بعث منظمات عسكرية سريّة شبيهة بالمنظمة الخاصة الجزائرية. اتّصل الوفد الجزائري، المتكوّن من بن بلة وبوقادوم وردرور، بصالح بن يوسف غير أنّه لم يتفاعل إيجابيّا مع المقترحات الجزائرية، واعتبرها "نزوات صبيانيّة" تدلّ على عدم نضج سياسي، في حين أمر بورقيبة، "الذي كان أكثر استشعارا لنبض الشارع الشعبي"، بعض النشطين الدستوريين بالتنسيق مع أحمد بن بلة.(١٢٢)

قدّم الجزائري محمد حربي تفاصيل أكبر حول هذه المسألة، فذكر أنّ إقناع الوطنيين التونسيين والمغاربة باللجوء إلى الكفاح المسلح في جانفي ١٩٤٩ لم يكن بالأمر الهيّن، ففي الجانب التونسي توقّف الحوار سريعا مع صالح بن يوسف الذي "تعامل مع محاوريه بعليائية ووصف مسعاهم بالعمل الصبياني". وبيّن أنّ الجزائريين لم يفقدوا الأمل بعد نجاحهم في الاتّصال بمناضلين دستوريين من الصفّ الثاني منهم الشاذلي قلالة، إلّا أنّ هؤلاء لم تكن لهم سلطة اتّخاذ القرار بشأن بعث منظمة خاصة، وكانوا متحمّسين فقط لتعلّم كيفيّة صنع المتفجّرات واستخدامها. وذكر أنّ بن بلة قام بزيارة ثانية إلى تونس لتفعيل التنسيق التقني بين حركة انتصار الحريات الديمقراطية وبعض مناضلي الحزب الدستوري، وفي ربيع سنة ١٩٤٩ تحوّل إلى تونس بعض الخبراء في صناعة المتفجرات صحبة القيادي بوقادوم، ولكنّهم لم يحقّقوا تقدّما ميدانيّا يذكر وثبت لديهم صعوبة الاختراق السياسي للمعسكر الدستوري.(١٢٣) ويبدو أنّ الاتّصالات تجدّدت بعد تكوين منظمة "الأحد عشر السود" إثر عودة بورقيبة من مصر في سبتمبر ١٩٤٩، إذ يذكر بلحسين جراد أنّه التقى بأحمد بن بلة في سوق الأربعاء يوم ١٧ فيفري ١٩٥٠ بطلب من الحبيب بورقيبة، وكان هذا اللقاء كسابقيه من دون آفاق تذكر نتيجة حلّ المنظمة الخاصة في مارس ١٩٥٠، ومشاركة الحزب الدستوري في حكومة شنيق.(١٢٤)

وأكّد مناضل جزائري آخر وهو "بن يوسف بن خدّة" أنّ كبار القادة السياسيين في تونس ومراكش كانوا يفضّلون العمل الدبلوماسي والسياسي على العمل العسكري، وذكر في هذا الصدد أنّ قيادة حزب الشعب الجزائري أرسلت كلّ من حسين لحول وأحمد بن بلّة إلى تونس يوم ١٩ جوان ١٩٤٩، حيث أجريا اتّصالات مع الأمين العام للحزب الدستوري الجديد صالح بن يوسف هدفها تأسيس جبهة مسلّحة على مستوى الشمال الافريقي، غير أنّ المسؤولين التونسيين أبدوا تحفظّهم بخصوص هذا الخيار، وكانوا يعتبرون أنّ حظوظ بلادهم في استعادة سيادتها واستقلالها أوفر من حظوظ الجزائر ذات الوضعيّة القانونيّة الخاصّة باعتبارها تشكّل "ثلاث عمالات فرنسيّة". ولم تسفر المباحثات سوى عن حصول اتّفاق بتنظيم لقاء ثلاثي بين الحزب الدستوري الجديد وحزب الاستقلال المغربي وحزب الشعب-حركة انتصار الحريّات الديمقراطيّة، ولكن عندما انعقد هذا الاجتماع بطنجة في ماي ١٩٥٠ قاطعه الحزب الدستوري الجديد.(١٢٥)

وفي سنة ١٩٥٠، التقى المناضل التونسي عز الدين عزّوز بمجموعة من قادة الديوان السياسي (صالح بن يوسف والمنجي سليم والباهي الأدغم)، ونقل لهم التوصية التي كلّفه بها محمد بن عبد الكريم الخطّابي، والتي تتعلّق بتنفيذ وعودهم بشأن تفعيل المقاومة المسلّحة على مستوى شمال افريقيا. وبينّ أنّهم رفضوا التفاعل إيجابيّا مع هذا المقترح، حيث أكّد له صالح بن يوسف أنّ الحزب الدستوري الجديد حزب سياسي وسلمي وليست في نيّته تنظيم تمرّد مسلّح ضدّ الاستعمار.(١٢٦)

وأبدى بن يوسف عند ارتقائه لوزارة العدل في السنة ذاتها مرونة وبراغماتية أثارت احتجاج المعتدلين كمحمود الماطري وامحمد شنيق،(١٢٧) وأثارت حتّى استغراب المقيم العام الفرنسي لويس بيريّي الذي قال عنه: لم يكن فقط موافقًا على سياسة المراحل التي تضمنّها بيان ١٧ أوت ١٩٥٠، بل إنّه قبل إصلاحات فيفري ١٩٥١ المتواضعة جدّا، والتي أدّت إلى وضع القطار على السكّة المؤدّية - ببطء شديد- إلى الاستقلال الداخلي. وعبّر خلال محادثات نوفمبر ١٩٥١ بباريس عن قبوله بأن يظلّ هذا القطار بطيئا بشرط أن يتمّ الاعتراف بمبدأ السّيادة التونسيّة، كما عبّر عن أمله في القيام بخطوة إلى الأمام تتجسّد في منح التونسيين وزارة إضافيّة فوق مبدأ التناصف المعتمد في إصلاحات فيفري.(١٢٨) وقدّم

محمد الصالح مزالي في مذكّراته قراءة نقديّة لإصلاحات فيفري ١٩٥٤، فبيّن أنّها هزيلة بشهادة امحمد شنيق نفسه، وأنّها كانت تقدّم للتونسيين على أساس أنّها خطوة نحو الاستقلال وتقدّم للفرنسيين على أساس أنّها تكريس لامتيازاتهم. وذكر أنّ بن يوسف طلب منه عدم التعبير عن أيّ اعتراض حول هذه الإصلاحات عند تقديمها للباي.[١٢٩]

وكانت خيبة أمل صالح بن يوسف كبيرة جدّا لأنّ هذه التنازلات لم تثمر شيئا أمام تعنّت المتفوّقين الفرنسيين، بل إنّه اضطرّ في أواخر شهر مارس ١٩٥٢ إلى الهروب من باريس إلى القاهرة ليتجنّب الاعتقال لذي طال بعض وزراء حكومة شنيق. وكان من الطبيعي أن يولّد فيه فشل هذه التجربة ميلاً متناميًا إلى التشدّد النّاجم عن فقدان الثقة في فرنسا، وهو المآل الذي اتجهت له الحركة ككلّ منذ بداية سنة ١٩٥٢ وتجسّد في انطلاق المقاومة المسلّحة، التي لم يساهم في الإعداد لها في بداية الخمسينيات.

وتدعّم البعد العسكري في أطروحات بن يوسف خلال إقامته بالقاهرة تحت تأثير الالتقاء مع توجّهات جمال عبد الناصر، الذي كان يخطّط لفتح جبهة مقاومة عسكرية واسعة ضدّ فرنسا في بلدان المغرب العربي تمهيدا للقيام بتأميم قناة السويس. ويظهر ذلك مثلا في خلافه الشديد مع الهادي نويرة سنة ١٩٥٣، لأنّه واصل اعتماد سياسة اللين والتهدئة من دون اعتبار المتغيّرات الطارئة على الساحة المحليّة والإقليميّة والدوليّة.[١٣٠] وأصبح الخيار العسكري ورقة ممكنة بالنسبة لبن يوسف منذ سنة ١٩٥٣ من خلال إشرافه على بعض معسكرات التدريب في طرابلس،[١٣١] وخصوصا منذ سنة ١٩٥٤ بعد اندلاع الثورة الجزائرية وتأكّد استبعاده من الترتيبات الجارية آنذاك حول مستقبل العلاقات التونسية الفرنسية. وعندما عارض بعض الثوّار تسليم أسلحتهم واختاروا مواصلة المقاومة المسلّحة بعد إبرام الاتّفاقيّات، استوعبتهم الحركة اليوسفيّة آليّا لأنّ رمزها صالح بن يوسف تزعّم حركة المعارضة، وأصبح البعد العسكري بعدا مميّزا لهذه الحركة التي انطلقت سياسيّة وغدت ثوريّة خصوصا بعد انضمام الطاهر الأسود إليها في نهاية ١٩٥٥، حتّى أصبح بن يوسف يعتبر نفسه "القائد الأعلى لجيش التحرير الوطني".[١٣٢]

٣/٣-صالح بن يوسف والزيتونيّون: علاقة عداء وصراع أم تحالف وانسجام؟

مرّت علاقة صالح بن يوسف بالزيتونيين بثلاث مراحل متعاقبة: من المهادنة والتقارب الحذر (١٩٤٦-١٩٥١)، إلى العداء الصريح والمواجهة طيلة تقلّده وزارة العدل (١٩٥١- ١٩٥٢)، وصولاً إلى التحالف والتقاء المصالح منذ عودته إلى تونس سنة ١٩٥٥.

حاول بن يوسف في بعض خطاباته توظيف المشاعر والرموز الدينيّة، وذلك بهدف إثارة عواطف المستمعين واستمالتهم إلى صفوف الحزب من خلال اعتماد نفس أساليب خصومه المحافظين كالحزب الدستوري القديم وبعض رموز جامعة الزيتونة. ولعلّ أبرز مثال عن ذلك خطابه في الجامع الكبير بالقيروان في ديسمبر ١٩٤٩ الذي جاء في بدايته: "أيّها المسلمون، أيّها الإخوان...إنّي رأيت أن يكون اجتماعنا في بيت الله حيث يتذاكر المؤمنون في هذا البيت التاريخي المقدّس...اقترحت ذلك لأنّ هذا البيت رمز لمبعث النور، إذ كان أجدادنا الغزاة الفاتحون ينبثّون منه للقيام برسالتهم التمدينيّة ولتحرير العالم من الجبروت والطغيان. ويلذّ لنا أن نجتمع في هذا المكان الذي ربّما يحتلّه غيرنا لسلوك سياسة المغالطة، إذ نحن أحقّ من غيرنا للاجتماع فيه ما دام أمرنا شورى بيننا حسب تعاليم ديننا الحنيف".[١٣٣]

وبالتوازي مع هذا الأسلوب المألوف لدى قادة الحزب المتعوّدين بازدواجيّة الخطاب والبارعين في فنّ المناورة، سعى صالح بن يوسف إلى الاستفادة من الرأسمال الرمزي الذي كان يتمتّع به بعض رموز الزيتونة في منتصف الأربعينات، وذلك بجرّهم إلى تدعيم صفوف الحزب حتّى يستفيد من مكانتهم وشعبيّتهم ويخرج من عزلته. وبادر في هذا السّياق غداة مؤتمر ليلة القدر باقتراح إدخال الشيخين الفاضل بن عاشور والشاذلي بن القاضي إلى الديوان السياسي، وهو ما زكّاه باقي الأعضاء باستثناء سليمان بن سليمان الذي عبّر عن احترازه من توسيع الحزب في اتّجاه جناحه الأيمن بدل الانفتاح على العناصر الشعبيّة،[١٣٤] وسرعان ما أدرك

بن يوسف أنّ شخصيّة الفاضل بن عاشور الرئيس الشرفي للاتحاد العام التونسي للشغل ورئيس الجمعيّة الخلدونيّة، وبدرجة أقلّ الشيخ الشاذلي بن القاضي المدرّس الزيتوني، ازدادت إشعاعا وشعبيّة على حساب الحزب وقادته، وأصبحا يمثّلان التيّار الإسلامي والعروبي المناصر للقضيّة الفلسطينيّة، فعمل على إبعادهما تدريجيّا من الديوان السياسي للحزب لا سيّما منذ الاحتفال بالذكرى الثانية لتأسيس الجامعة العربيّة حين خطف حضور الفاضل بن عاشور الأضواء من صالح ن يوسف. وفي سنة ١٩٤٧ قرّر محمد الأمين باي عزل المفتي الحنفي محمد الصالح بن مراد نظرا لمواقفه الجريئة عقب تنظيم مؤتمر ليلة القدر، وتعويضه بالشيخ الدامرجي الذي لا يحظى بثقة الزيتونيين، ممّا أثار احتجاجات الدستوريين والطلبة الزيتونيين على حدّ السّواء، والتجأ بن يوسف مرّة اخرى إلى المناورة بتخلّيه عن مساندة هذه الحركة الاحتجاجيّة كتعبير ضمني عن تزكيته لمرشّح القصر الملكي.[١٣٥] ولعلّ هذه المواقف المتذبذبة هي التي تفسّر سخط النائب أحمد الخبثاني على بن يوسف في مؤتمر دار سليم واتّهامه بالحقد على الزيتونة والزيتونيين والعمل على اقصائهم من تحمّل المسؤوليات في الحزب وفي المنظمات الوطنية النّاشئة.[١٣٦]

لم يكن الحزب الدستوري الجديد متحمّسا لظهور لجنة صوت الطالب الزيتوني في أفريل ١٩٥٠ لأنّها لم تكن فرعا من فروعه، إذ ضمّت بعض المتعاطفين مع الدستور الجديد وقلّة من التابعين للدستور القديم وأغلبيّة من الزيتونيين المستقلين، فاختار أن يسلك معها سياسة المهادنة والمجاملة في محاولة يائسة لاحتوائها. ونذكر من ذلك خطاب بن يوسف في جامع الزيتونة الذي توجّه فيه إلى الطلبة قائلا: "إنّ رسالة جامع الزيتونة كعبة الشمال الافريقي التي تنشدونها اليوم هي عماد كلّ قوميّة صحيحة".[١٣٧] وكان ذلك بمناسبة زيارته التضامنيّة صحبة المنجي سليم للطلبة الذين دخلوا يوم ٢٠ أفريل ١٩٥١ في إضراب جوع،[١٣٨] واعتبر في خطاب ٢١ أفريل أنّ منظمّة صوت الطالب تمثّل "جزءا من حركة الأمّة وموطنا من مواطن كفاحها".[١٣٩] وكان الهدف السياسي من وراء هذه المساندة خلق المزيد من الفراغ والصعوبات أمام حكومة مصطفى الكعّاك تمهيدا لإسقاطها، وهو ما وقع بالفعل، وظهرت على أنقاضها حكومة شنيق التي شارك فيها بن يوسف.[١٤٠]

بدأت علاقة الحزب الدستوري الجديد بالزيتونيين تشهد بعض التوتّر الذي ينذر بقرب حصول القطيعة، حيث طلب بن يوسف من لجنة صوت الطالب إلغاء التظاهرة المزمع تنظيمها في شكل يوم حداد سنوي بمناسبة اختتام السنة الدراسيّة في ١٤ جوان لأنّها تتزامن مع اليوم الثاني لحلول المقيم العام الجديد لويس بيريّي، لكنّ المنظمة تمسّكت ببرنامجها وباستقلاليّتها.[١٤١] وكان الدستوريّون يحاولون تجنّب المواجهة مع الزيتونيين، مع السعي إلى تدجينهم أو إضعافهم، وهو ما يظهر جليّا في رسالة بورقيبة التي وجّهها إلى بن يوسف من القاهرة سنة ١٩٥١ ودعا فيها إلى مواصلة مهادنة الزيتونيين واستمالتهم، مع السعي الخفيّ إلى بثّ الفرقة في صفوفهم، وتأجيل المواجهة معهم حتّى يتمّ التفرّغ للعمل الوطني في إطار من الوحدة الوطنيّة. ونذكر بعضا ممّا جاء في هذه الرسالة المهمّة لأنّها تترجم بصدق موقف قادة الدستور الجديد من الزيتونيين: "إنّ أقطاب الزيتونيين على وعي واضح بالخطر الذي يهدّدهم من وصول مقاليد السلطة إلى زعماء الدستور الجديد ذوي الثقافة الغربيّة..ولعلّ تكوين فرقة زيتونيّة يكون لها أن تقف في وجه صوت الطالب الزيتوني أمر مستحسن...ويجب السعي إلى جذب القادة واستهوائهم...ومن أجل ذلك ينبغي- مادمنا لم ننته من مواجهة عدوّنا الرئيسي- أن نداري الزيتونيين وأن نلتزم الحلم والصبر".[١٤٢]

اختار بن يوسف بعد ارتقائه إلى وزارة العدل مواجهة الزيتونيين، أو بالأحرى اضطرّ إليها، لأنّهم رفضوا وصاية الحزب وقرّروا التصعيد ومواصلة الإضراب ما لم تستجب الحكومة لمطالبهم، فقام بطرد الشيخ محمد البدوي أحد أبرز قادة لجنة صوت الطالب من مكتبه، كما ضغط على مشيخة الجامع لتقوم بطرد بعض الطلبة، لكنّ الشيخ محمد الطاهر بن عاشور رفض الاستجابة لهذا الطلب، فأشيع خبر فصله عن منصبه في ديسمبر ١٩٥١.[١٤٣]

بدأت المواجهة الفعليّة بين الزيتونيين والدستوريين منذ أواخر سنة ١٩٥٠، حيث كوّن الحزب مجموعة "السواعد المفتولة" التي مارست العنف والترهيب على الطلبة، وتمّ الاعتداء على الشيخ الفاضل بن عاشور، فاضطرّ الزيتونيون إلى ردّ الفعل والانخراط في موجة من العنف المضادّ، مع القيام بحملة واسعة ضدّ إصلاحات فيفري.[١٤٤] وحاول الحزب ضرب الوحدة الطلابيّة ببعث منظمات موازية للجنة صوت الطالب، ويتعلّق الأمر بمنظمتي "لسان الحياد الزيتوني" (نوفمبر ١٩٥٠) و"كتلة الدفاع عن المطالب الزيتونيّة" (مارس ١٩٥١)، فلم يساهم ذلك إلّا في مزيد توتّر الأوضاع. وبلغ العنف أوجه بين الجانبين في شهر ماي ١٩٥١ بحيث تحوّل إلى ما يشبه الحرب الأهليّة،[١٤٥] وقام الحزب الدستوري آنذاك بنشر كتيّب دعائي ضدّ عائلة ابن عاشور اتّهمها فيه بالخيانة والعمالة للاستعمار، وشبّه الفاضل بن عاشور بـ "قلاوي مرّاكش".[١٤٦]

تواصلت المعارك في الشوارع وعلى أعمدة الصحف، فاعتبرت جريدة "الأسبوع" أنّ بن يوسف هو "المسؤول عن تعطيل الدروس ومنع إجراء الامتحانات وإثارة الفتنة بين أنصاره وبين الطلبة"، كما ذكّرت بتصريح علي البلهوان في مدينة مساكن الذي قال فيه: "تحت كلّ عمامة يوجد شيطان".[١٤٧] واتّهمت بن يوسف بأنّه حوّل خلافه الحزبي مع الفاضل بن عاشور إلى خلاف واسع مع مشيخة الزيتونة ولجنة صوت الطالب، وأنّه حاول تعطيل إجراء الامتحانات بغلق الجوامع لمدّة ثلاثة أيّام، وتدخّل لدى القصر الملكي لاتّخاذ إجراءات ردعيّة ضدّ الطلبة والمشائخ.[١٤٨] وقد أكّد محمد الصالح مزالي، زميل بن يوسف في الحكومة، أنّ وزير العدل طلب من الباي عزل محمد الفاضل بن عاشور أو نفيه إلى الجنوب، لكنّ الأمين باي ردّ عليه بمكر مبيّنا أنّه لا يزال يحتفظ بعدد من جريدة "الزهرة" يتضمّن صورة بن يوسف وهو يتوسّط الطلبة مباركا إضرابهم، وقال له: أنت الذي علّمتهم التمرّد على الحكومة، وقد استفادوا من دروسك، وبما أنّك أصبحت الآن في الحكومة فاظهر أنّك لاعب جيّد.[١٤٩] ونجحت في الأخير مساعي صالح بن يوسف، فتمّ تجميد نشاط محمد الطاهر بن عاشور وتكليف الشيخ علي النيفر بإدارة جامعة الزيتونة، كما تمّ تعيين مدير جديد لمدارس سكنى الطلبة هو محمد الشاذلي النيفر المقرّب من الحزب، فقام بحرمان بعض رموز لجنة صوت الطالب من السكن الجامعي.[١٥٠]

تدلّ هذه الأمثلة والشواهد وغيرها على تأصّل العداء الذي أبداه بن يوسف تجاه الزيتونيين بمجرّد وصوله إلى الوزارة، وتؤكّد عدّة شهادات مدى الحقد الذي كان يكنّه للزيتونة وللزيتونيين، من ذلك شهادة أبو القاسم محمد كرّو الذي قال: "كان بورقيبة يكره الزيتونيين كثيرا، أمّا بن يوسف فيكرههم أكثر"،[١٥١] وذكر جلّولي فارس أنّ بن يوسف كان "يحتقر الدين الإسلامي ويستهتر بقيمه"،[١٥٢] وروى محمد الحبيب الهيلة، أحد النشطاء البارزين في لجنة صوت الطالب الزيتوني في بداياتها، أنّ صالح بن يوسف كان يقول في المجالس الدستوريّة الخاصّة: "إنّنا بمجرّد حصولنا على الاستقلال سنضع مفاتيح جامع الزيتونة في متحف باردو الأثري".[١٥٣] وتؤكّد هذه الشهادات أنّ المسألة أعمق من مجرّد خلاف سياسي، إذ تدلّ على وجود اختلاف فكري وايديولوجي عميق مرتبط باختلاف المرجعيّات الثقافيّة بين الزيتونيين المحافظين وقادة الديوان السياسي المتشبّعين بالثقافة الغربيّة وقيمها الليبراليّة.

خفت الخلاف بعد سقوط حكومة شنيق وانطلاق المقاومة المسلّحة سنة ١٩٥٢، ثمّ حصل الالتقاء السياسي بين الزيتونيين والحركة اليوسفيّة حول معارضة اتّفاقيّات الحكم الذاتي لا سيّما حول جانبها الثقافي الذي يكرّس تواصل هيمنة الثقافة الفرنسيّة، وكذلك حول معارضة بورقيبة الذي بدأ يكشف عن مشروعه التحديثي واللائكي. واختار بن يوسف أن يبدأ معارضته الصريحة من جامع الزيتونة بالذات حيث ألقى خطاب ٧ أكتوبر ١٩٥٥ الشهير، وواكب في شهر نوفمبر مؤتمر الطلبة الزيتونيين.[١٥٤]

لعب صالح بن يوسف كلّ الأوراق دفعة واحدة في صراعه السياسي والشخصي مع بورقيبة، وبما أنّ الحركة اليوسفيّة التي تشكّلت حول شخصه كانت غير متجانسة منذ الأساس، فقد استوعبت الزيتونيين المتشبثين بهويّة البلاد الثقافيّة، والحاملين لمشروع

حضاري بات مهدّدا في الصميم، فأصبح البعد العربي الإسلامي بعدا من أبعاد هذه الحركة رغم أنّ قائدها كان إلى حدّ قريب أحد أبرز خصومهم.

٤/٣-هل كان صالح بن يوسف معاديًا لسياسة المراحل ومدافعًا عن مطلب الاستقلال التّام؟

شارك الحزب الدستوري الجديد في "لجنة الدراسات والإصلاحات" السباعية ممثّلا في شخص الحبيب بورقيبة، وتوّجت هذه اللجنة مشاوراتها يوم ٣٠ أكتوبر ١٩٤٤ بإصدار "الميثاق التونسي" الذي ورد فيه أنّ المشاركين "أجمعوا بعد نقاشات واسعة على أن تكون مطالب الشعب التونسي مقصورة، نظرا للظروف الرّاهنة، على مطلب الاستقلال الداخلي للأمّة التونسية (الحكم الذاتي) القائم على أساس ديمقراطي". وكان التنصيص على عبارة "الظروف الرّاهنة" من إيحاء صالح فرحات أمين عام الحزب الدستوري القديم، وذلك انسجاما مع مقرّرات حزبه الذي عقد في مارس ١٩٤٤ مؤتمرا سريّا في منزل الدكتور أحمد بن ميلاد تبنّى فيه مطلب الاستقلال التام.[١٥٥]

توسّعت هذه اللجنة في بداية سنة ١٩٤٥، بانضمام صالح بن يوسف وغيره من الدستوريين والمستقلّين إليها، وأصدرت يوم ٢٢ فيفري ١٩٤٥ "بيان الجبهة الوطنيّة" الذي تمسّكت فيه بمطلب الاستقلال الداخلي.[١٥٦] وفي سنة ١٩٤٦، التقى بن يوسف بالمقيم العام "شارل ماست" بوساطة من الطاهر بن عمار، وذلك بهدف معرفة وجهة نظر الحزب بخصوص الإصلاحات السياسيّة والاستقلال الداخلي، فاستغلّ هذا اللقاء لإحياء عمل الجبهة الوطنيّة، وإعداد كرّاس مطالب وطنيّة يحظى بإجماع مكوّناتها تمهيدا لعرضها على مؤتمر وطني. عقد هذا المؤتمر، المعروف باسم "مؤتمر الاستقلال" أو "مؤتمر ليلة القدر"، مساء يوم ٢٣ أوت ١٩٤٦ بمشاركة أبرز ممثلي النخبة التونسية الناشطين ضمن الجبهة الوطنية الموسّعة. وكان لصالح بن يوسف شرف ارتجال الاستفتاء العاجل، الذي تبنّى المؤتمرون خلاله بالإجماع مطلب الاستقلال التام.[١٥٧] وأكّدت لائحة المؤتمر "عزم الشعب التونسي الثابت على السعي في استرجاع استقلاله التام وفي الانضمام لجامعة الدول العربية ومجلس الأمم المتحدة والمشاركة في مؤتمر السّلام".[١٥٨]

تغيّرت رؤية بن يوسف للاستقلال بصفة جليّة سنة ١٩٤٧ بعد فشل إصلاحات شارل ماست وقدوم المقيم العام الاشتراكي التحرّري "جان مونص"، وعبّر عن ذلك في الندوة الصحفيّة التي عقدها يوم ٢٠ أوت ١٩٤٧، ومن أبرز ما جاء فيها: "عندما نطالب بالاستقلال، هذا لا يعني أنّ الفرنسيين يجب أن يزولوا من تونس بين عشيّة وضحاها. إنّ الاستقلال غاية مثلى نتوق إليها إمّا بتوخّي العنف أو الحوار السلمي. إنّ مذهب الحزب الحرّ الدستوري الجديد يعادي العنف. في تقديرنا يمكن الوصول إلى الاستقلال بالتعاون مع الجمهوريّة الفرنسيّة. هناك استقلال واستقلال! بالنسبة للحزب الدستوري، الاستقلال نتحصّل عليه بعد اجتياز الشعب التونسي سلسلة من المراحل".[١٥٩]

قد يحيل هذا التغيّر المفاجئ في موقف صالح بن يوسف من الاستقلال إلى نوع من التناقض، أو الانتهازيّة السياسيّة، ولكن يمكن فهمه على كلّ حال في سياق المناورة السياسيّة ولعبة التوازنات الاستراتيجيّة، وكذلك الطموحات الشخصيّة. ونشير إلى أنّ الحزب الدستوري الجديد شارك في مؤتمر الاستقلال كفصيل غير مهيمن مقارنة بالمنصفيين والزيتونيين وأعضاء الحزب الدستوري القديم، وكان عليه أن يجاري أنصار النزعة الاستقلالية المتشدّدة في ظروف نهاية الحرب العالمية الثانية، التي تميّزت بتضافر عدّة عوامل ملائمة لتجذير المطالب الوطنيّة: منها تراجع هيبة الإمبراطورية الاستعماريّة الفرنسيّة وصعوبة فرضها لمشروع الاتحاد الفرنسي، وظهور منظمات دوليّة وإقليميّة جديدة (الأمم المتّحدة وجامعة الدول العربيّة)، وسعي الحزب إلى استعادة مكانته وريادته في الساحة الوطنيّة بعد تراجع شعبيّته خلال الحرب. وبما أنّ هذا الاتحاد الذي تشكّل في إطار جبهة وطنية واسعة لم يدم طويلا، فإنّ الحزب عاد إلى ممارسة قناعاته السياسية بصفة مستقلة عن الفصائل الأخرى، وهي تقوم على الاكتفاء في مرحلة أولى بطرح مطلب الاستقلال الداخلي لكسب المزيد من الأنصار في صفوف الفرنسيين التحرّريين وتدويل القضيّة التونسيّة، وجعل الاستقلال التام غاية مثلى

يمكن الوصول إليها عن طريق الحوار والتفاوض بعد إتمام التعبئة الوطنيّة الداخليّة، أو عن طريق التصعيد والتلويح به عند الضرورة. ولم تكن هذه الاستراتيجيّة التحريريّة محلّ خلاف بين قادة الحزب في منتصف الأربعينات وبداية الخمسينيات.

حجّتنا في ذلك أنّ مسألة الاستقلال لم تكن ضمن المسائل الخلافيّة في مؤتمر دار سليم (أكتوبر ١٩٤٨)، واكتفى بن يوسف في الندوة الصحفيّة التي عقدت بعد المؤتمر بتقديم إشارات مقتضبة تتعلّق بضرورة تمتين روابط الوحدة الوطنيّة "حول ميثاق الاستقلال الذي هو هدفها الأوحد". وبيّن أنّ رحلته الأخيرة إلى مصر كشفت له أنّ بعض الدول تفاجأت بالاستقلال دون أن تستعدّ له جيّدا، لذلك قرّر تكوين لجان اقتصاديّة وثقافيّة تضمّ نخبة من المثقفين لإعداد تصوّرات وبرامج مستقبليّة.[١٦٠] واستنادًا إلى هذا المنطق الذي يجعل من الاستقلال هدفا منشودا يمكن الوصول إليه عبر مراحل، شارك بن يوسف في الحكومة التي تشكّلت في ١٧ أوت ١٩٥٠ برئاسة امحمد شنيق للتفاوض حول الاستقلال الداخلي. وحاول الحزب مع ذلك الحفاظ على الخيط الرابط بين توجّهه الجديد وبين ما التزم به في مؤتمر ليلة القدر، ويظهر ذلك في اللّائحة الصادرة عن المجلس الملّي المنعقد بتاريخ ٤ أوت ١٩٥٠ بحضور رئيس الحزب وأمينه العام، ومن أبرز ما جاء فيها مباركة سياسة بورقيبة الذي نجح في التعريف بالقضيّة التونسيّة وتوضيح "الاتّجاه الاستقلالي للحزب المستمدّ من قرار ليلة القدر بوجوب تحرير السيادة التونسيّة من جميع القيود التي كبّلتها". وصادق المجلس على السياسة التي وضعها رئيس الحزب وأمينه العام "للخروج من أزمة الوضع الحالي والقضاء على سياسة الجمود بإلغاء الحكم الفرنسي المباشر"، وأكّد ثقته في الديوان السياسي لاختيار الحلول العمليّة لتحرير السّيادة التونسيّة "في أمد معقول".[١٦١]

تعبّر هذه اللّائحة عن جوهر الموقف الحزبي من مسألة الاستقلال، فهو يتمسّك بمقرّرات مؤتمر ليلة القدر بوصفها المرجعيّة الرمزيّة والغاية النهائيّة، مع القبول بإمكانيّة تحقيق هذه الغاية المثلى بصفة مرحليّة عن طريق الحوار المباشر مع فرنسا، وتعني المرحليّة هنا المرور بوضعيّة انتقاليّة هي مرحلة الحكم الذاتي، واستعادة مقوّمات السّيادة التونسيّة تدريجيّا، ولكن في آجال معقولة. وعندما فشلت هذه التجربة التفاوضيّة مع صدور مذكّرة ١٥ ديسمبر ١٩٥١ التي أقرّت مبدأ السّيادة المزدوجة، اختار الحزب اعتماد أساليب أخرى للضغط والتصعيد وتعديل رؤيته للاستقلال المنشود. وتجلّى ذلك في تزامن بداية الكفاح المسلّح مع انعقاد المؤتمر الرابع للحزب سريّا بتاريخ ١٨ جانفي ١٩٥٢، الذي أكّد ضرورة "إلغاء الحماية وتحوّل تونس إلى دولة مستقلة ذات سيادة".[١٦٢]

ظلّ بن يوسف متمسّكا بهذا المبدأ لإيمانه بدخول الكفاح الوطني مرحلته الحاسمة، وكذلك لاقتناعه بعد اللجوء إلى مصر بالارتباط الوثيق بين التمسّك بهذا الخيار وتواصل الدعم العربي والآسيوي للقضيّة التونسية. ولكنّه لم يقطع نهائيّا مع إمكانيّة المرور بمرحلة الاستقلال الداخلي شريطة أن تكون مرحلة انتقاليّة وقصيرة المدى، ففي سبتمبر ١٩٥٢ اتّهمه العابد بوحافة بأنّه "حصر القضيّة التونسيّة في المطالبة بالاستقلال الداخلي"، فردّ عليه صالح بن يوسف بتصريح يوم ٢٠ أكتوبر الذي قال فيه: "إنّ الشعب التونسي يطالب في واقع الأمر باستقلاله التّام لأنّه أهل لممارسة السّيادة". وبرّر المنصف الشّابي هذا التضارب بالقول إنّ مطلب الاستقلال الداخلي مطلب ظرفي ربّما تجاوزته الأحداث، ولكنّه ضروري لكسب المزيد من التضامن الخارجي للقضيّة التونسيّة، والتجأ أحيانا إلى التبرير العاطفي فادّعى أنّ بن يوسف لم يكن مقتنعا بالسياسة المرحليّة لكنّه كان منضبطا لتوجهّات الحزب،[١٦٣] في حين أنّه كان منذ سنة ١٩٤٧ على الأقلّ أبرز ممثّل لهذا التوجّه داخل الحزب صحبة بورقيبة، وهو في نهاية الأمر سياسي محنّك وطموح يقيم اعتبارا كبيرا لموازين القوى الداخليّة والخارجيّة، ويميّز جيّدا ما هو تكتيكي وما هو استراتيجي، ويحكم التموقع والتعبير السّياسي عن الطموحات الشخصيّة. وقد تعهّد للاشتراكيين الفرنسيين أثناء مؤتمر الأمميّة الاشتراكية بأنّ تحقيق الاستقلال الوطني يكون "مع التوافق الكلّي وضمان المصالح العليا لفرنسا ولفرنسيي تونس واحترامها.[١٦٤] وبيّن أنّ الحوار التونسي الفرنسي يجب

أن يكون على قاعدة إلغاء الحماية وتعويضها باتّفاقيّة جديدة تضمن مصالح الطرفين، وإقرار فرنسا لتونس بأنّها دولة مستقلة وذات سيادة.(١٦٥)

وتسعفنا إحدى الوثائق المهمّة بالتعرّف على رؤية بن يوسف للاستقلال من لجوئه إلى مصر إلى بداية سنة ١٩٥٤، وهي وثيقة داخلية سريّة وجّهت إلى المنجي سليم يوم ١٤ فيفري ١٩٥٤، وتختلف بالتّالي عن التصريحات العلنيّة التي لا تكشف إلّا ما يراد كشفه، أو تلك الموجّهة إلى الخارج والتي تغلب عليها عادة لغة المناورة والدبلوماسيّة. يقول بن يوسف في هذه الرّسالة: "بعد أن رفعت الشكوى لمجلس الأمن في ١٤ أكتوبر ١٩٥٢، ودخلت البلاد في الكفاح المشروع الذي أبهر العالم، أصبحنا كبعثة من الحكومة الشرعيّة تمثّل البلاد بأسرها نصرّح بأنّ الشعب التونسي يكافح من أجل استرداد استقلاله وسيادته كاملة. وسواء في خطب أذعتها في القاهرة أو في مؤتمرات صحفيّة عقدتها بالشرق وأمريكا والسويد طيلة هاذين العامين، جعلت الهدف الذي نكافح من أجله داخل البلاد وخارجها وهو الاستقلال والسّيادة الكاملة، ولم نكن في ذلك إلّا منفّذين لقرار المؤتمر التاريخي لحزبنا، وهو المؤتمر المنعقد في ١٨ جانفي ١٩٥٢ يوم ألقي القبض عليكم جميعا، والذي نادى بوجوب إلغاء الحماية والاعتراف باستقلالنا التام كأساس وحيد لحلّ المشكل التونسي".(١٦٦)

ويضيف أنّه التقى محمود المسعدي والنوري البودالي بستوكهولم سنة ١٩٥٣، وعبّر لهما عن سخطه من سياسة التهدئة التي توخّاها الهادي نويرة وتأثيرها السلبي على قرار الأمم المتّحدة الخاصّ بتونس، فبيّنا له أنّ "مؤتمر الحزب المشار إليه انعقد في ظروف خاصّة فلا يمكن التقيّد بقراراته". ووضع بن يوسف الشروط المطلوبة للدخول في مفاوضات مع الفرنسيين، فرأى ضرورة أن تتمّ بواسطة حكومة تونسيّة ممثّلة للشعب ومتحكّمة في جميع السلطات بما فيها الماليّة والأمن والتعليم، معتبرًا أنّ الاستقلال الداخلي "مرحلة أنجزناها واجتازها الشعب"، ولا يمكن أن نطالب بعد هذا الكفاح الطويل بالاستقلال الداخلي والسّيادة الداخليّة فقط.(١٦٧)

تمثّل هذه الوثيقة حقيقة موقف صالح بن يوسف من الاستقلال بعد استقراره في مصر، وهو يختلف عن موقفه أثناء الوزارة وقبلها. ويرتبط هذا التحوّل بداهة بتغيّر الظروف الموضوعيّة سواء في تونس أو في مصر، ويحمل كذلك تأثير التجربة الشخصيّة التي بيّنت له أنّ رهان الاعتدال لم يكن مجديا، وأنّ فرنسا أسقطته من حساباتها في اختيار المحاور الأمثل بعد تكفّله بتقديم الشكوى التونسيّة إلى منظمة الأمم المتّحدة وهروبه إلى مصر حيث خضع لتأثير النظام الناصري المعادي لها. فكيف تفاعل مع خطاب منداس فرانس، الذي فتح في ٣١ جويلية ١٩٥٤ باب المفاوضات حول الاستقلال الداخلي من جديد؟

صرّح بن يوسف بالقاهرة يوم ٣٠ جويلية ١٩٥٤، أي قبل يوم واحد من خطاب قرطاج، أنّه لا يقبل أيّ تنازل عن الاستقلال التام، وأنّه لن يعود إلى تونس إلّا بعد تحقيق هذا الهدف.(١٦٨) وانتقل إلى سويسرا حيث التقى يوم ٣ أوت بمجموعة من قادة الحزب مثل المنجي سليم وعلي البلهوان والباهي الأدغم، ومنح تزكيته لمشاركة الحزب في الحكومة التفاوضيّة مذكّرا برؤيته للاستقلال.(١٦٩) وصرّح بعد الاجتماع أنّه لا يحبّ كثيرا كلمة "استقلال داخلي"، ويحبّذ استعمال عبارة "حكم ذاتي" لأنّها تعبّر عن السّيادة التونسيّة بشكل أفضل، وقال: "إنّ هذا الاستقلال الداخلي لن يكون سوى مرحلة انتقاليّة على طريق تحقيق الاستقلال التام، الذي كان دائما وما زال إلى اليوم الهدف الأسمى لحزبنا. إنّ سرعة الإنجاز هي الشاهد على حسن نوايا فرنسا".(١٧٠) وتمسّك بموقفه من خطاب منداس فرانس حتّى بعد إمضاء الاتّفاقيّات فقال: "وجاء منداس فرانس إلى تونس في ٣١ جويلية، يعلن أنّ الشعب التونسي أصبح من النضج بحيث يجعله أهلا ليتمتّع حالا وفورا بالحكم الذاتي، أو ما يسمّونه بالاستقلال الداخلي. ونحن جميعا رجال الحزب وزعماؤه قد قبلنا هذا التعهّد من فرنسا، وصرّحنا بأنّنا لا نقبل هذا الاستقلال الداخلي إلّا إذا كان مرحلة حاسمة وقصيرة جدّا نحو هدفنا الأسمى وهو استقلالنا التام.(١٧١)

يفهم ممّا تقدّم ذكره أنّ صالح بن يوسف عاد مرّة أخرى، رغم التشدّد الذي أبداه في رسالة ١٤ فيفري

١٩٥٤، إلى القبول بإمكانيّة المرور بمرحلة الحكم الذاتي على أن تكون خطوة قصيرة جدّا في طريق الاستقلال التّام. وبما أنّ المفاوضات بين حكومة الطاهر بن عمّار والحكومة الفرنسيّة قد تمطّطت أكثر من المتوقّع وتعثّرت في عدّة مناسبات، وظهرت العديد من المناورات في الكواليس، فقد عاد في أواخر سنة ١٩٥٤ إلى التصلّب في رؤيته للاستقلال، فأعلن في القاهرة يوم ٢١ ديسمبر ١٩٥٤ أنّ المفاوضات لا تستجيب لآمال التونسيين ما دامت فرنسا تريد الانفراد بتحمّل أعباء الأمن والعدالة في تونس.[١٧٢] وحصل التحوّل الحاسم في موقف بن يوسف من المفاوضات الجارية، ومن مسألة الاستقلال، في ٣١ ديسمبر ١٩٥٤ حينما صرّح في جينيف بأنّ "الشعب التونسي لن يرضى أبدا بحكم ذاتي صوري يحول دون تحقيق الاستقلال التام للوطن التونسي".[١٧٣] وحدّد في تصريح يوم ٣ جانفي ١٩٥٥ شروطًا خمسة تمثّل الحدّ الأدنى المقبول لتهيئة الاستقلال الحقيقي، وأبرزها وضع رزنامة واضحة للاتّفاقيّات التي تحدّ من السيادة كالدفاع والعلاقات الخارجيّة، وإقامة حكومة تونسيّة متجانسة ومسؤولة عن الشؤون الأمنيّة والاقتصاديّة والتربويّة، وإرجاع جميع السلطات القضائيّة إلى القضاء التونسي. وبيّن أنّ التنازلات الممكنة تشمل فقط السّماح بوجود بعثة ثقافيّة فرنسيّة، وإمكانيّة توافق السياسة الاقتصاديّة مع سياسة منطقة الفرنك الفرنسي.[١٧٤]

مرّ بن يوسف إلى خطّة سياسيّة أخرى عند استئناف المفاوضات مع حكومة ادغار فور يوم ١٥ مارس ١٩٥٥، إذ أصبح يحرّض على تعطيل المفاوضات وعرقلتها بعد أن كان يدعو إلى ضرورة التعجيل بإتمامها. ويفسّر ذلك برغبته في تصعيد الموقف مع الفرنسيين للدخول إلى مؤتمر باندونغ من موقع قوّة وتحميل فرنسا مسؤوليّة فشل المفاوضات.[١٧٥] إلّا أنّ بورقيبة وادغار فور نجحا في إفشال هذه المناورة، حيث اجتمعا مطوّلا يومي ١٨ و٢١ أفريل ١٩٥٥، وتمكّنا عبر تنازلات متبادلة من حسم جميع الأمور الخلافية، وانتهت بذلك عمليّا مفاوضات الاستقلال الداخلي التي لم توقّع إلّا في ٣ جوان ١٩٥٥ بعد يومين من عودة بورقيبة الاستعراضيّة إلى تونس.[١٧٦]

تزامن اتّفاق ٢١ أفريل مع وجود بن يوسف في باندونغ بوصفه رئيسا للوفد المغاربي المشارك في مؤتمر دول عدم الانحياز، وكان منطلق حملته السياسيّة المعارضة لاتّفاقيّات الحكم الذاتي قبل توقيعها رسميّا لا سيّما أنّ تأثير خصمه بورقيبة في سير المفاوضات أصبح حاسمًا ومباشرًا. وأصدر يوم ١٧ ماي ١٩٥٥ مذكّرة وجهّها إلى الدول العربيّة بيّن فيها أنّ الحزب الدستوري الجديد قبل إثر خطاب منداس فرانس الحكم الذاتي الذي وعدت به فرنسا، مشترطا أن يكون ذلك الخطوة الأولى نحو الاستقلال التام. وذكّر أنّ هذه التحفّظات صدرت عن الأمين العام يوم ٣ أوت ١٩٥٤، وكذلك عن رئيس الحزب يوم ٤ أوت.[١٧٧] وأكّد أنّ اتّفاق ٢١ أفريل لا يؤدّي بتونس إلى تحقيق استقلالها التام، مشيرًا إلى أنّ مؤتمر باندونغ أعلن يوم ٢٠ أفريل مساندته لاستقلال دول المغرب العربي، وهو ما أربك حكومة ادغار فور التي التجأت إلى بورقيبة يوم ٢١ أفريل وأنهت معه مسألة الاتّفاقيّات بعد أن كان الوفد المفاوض بقيادة المنجي سليم متردّدا بشأن قبولها. وأضاف بن يوسف قائلا: وبما أنّ الحكومة تستعدّ الآن لقبولها، فإنّي أعلن تحمّل مسؤوليّتي في معارضتها بصفة صريحة.[١٧٨]

تواصلت معارضة صالح بن يوسف للاتّفاقيّات، التي اعتبرها "خطوة إلى الوراء" وخيانة للثورة الجزائريّة، حتّى بعد عودته إلى تونس يوم ١٣ سبتمبر ١٩٥٥، وحصول القطيعة النهائيّة بينه وبين بورقيبة الذي اعتبرها خطوة إلى الأمام في طريق الاستقلال، الذي تحقّق في الأخير كما توقّع بورقيبة، ولكن بفضل معارضة بن يوسف وضغط الحركة اليوسفيّة.

وندرك في الأخير أنّ موقف صالح بن يوسف من الاستقلال لم يكن يتميّز دائما "بالثبات على الموقف والالتزام بمقرّرات الحزب"،[١٧٩] لأنّ ذلك لا ينطبق إلّا على الفترة التي تبدأ من لجوئه إلى مصر، ونفهم من ذلك مدى تأثير التجربة المصريّة في تغيّر بعض مواقفه إذ لا يخفى أنّ مصر شجعته على معارضة الاتّفاقيّات، إضافة إلى تأثير تشكّل الكتلة العالميّة الثالثة بباندونغ، واندلاع الثورة الجزائريّة. ولا تنفي هذه العوامل الموضوعيّة تواصل تأثير الجوانب الذاتيّة المتعلّقة

بالصراع الشخصي بين بن يوسف وبورقيبة حول الزعامة وقيادة الحزب، ثمّ حول دور المحاور الأمثل الذي يكون بالضرورة المستفيد الأوّل بعد الاستقلال والمؤهّل منطقيّا لقيادة البلاد.

خاتِمَةٌ

بيّنت هذه الدراسة أهميّة الخصال الشخصيّة والسياسيّة التي تمتّع بها صالح بن يوسف، خصال جعلت منه زعيما وطنيّا دستوريّا في المقام الأوّل، إذ تمسّك بانتمائه الدستوري إلى النهاية، وحافظ على وحدة الحزب عندما كان مهدّدا بالانقسام، وقاد المعارضة منذ سنة ١٩٥٥ بوصفه الأمين العام الشرعي للحزب، ولم يسع بالتّالي إلى أن يؤسّس حزبًا بديلاً. وإذا بدا الحزب الدستوري بالنسبة إلى البعض أقرب إلى الحركة الواسعة وغير المتجانسة، فإنّ قيادته لم تكن كذلك، فهي تضمّ في الغالب عناصر من النخبة المثقّفة ذات التكوين العصري والثقافة المزدوجة، المتشبّعة بقيم الثقافة الغربيّة الحداثيّة والمتمسّكة في نفس الوقت بالذاتيّة التونسيّة والهويّة العربيّة الإسلاميّة.

كان بن يوسف سياسيّا محترفا، وكان بشهادة جميع من عاصروه وجايلوه يتميّز بخصال الزعيم والقائد السياسي الفذّ بما يمتلكه من مواهب في الخطابة والحجاج والإقناع والتأثير في الجماهير، وكذلك بما أوتي له من دهاء سياسي وتمكّن من فنّ المناورة، ومن قدرة على كسب الصداقات والولاءات وعلى المراوحة بين البراغماتيّة والتمسّك بالمبادئ الأساسيّة. وكان رغم طبعه العنيد والحادّ ميّالا إلى العمل الجماعي المنظّم تحت إشرافه أكثر منه إلى الفردانيّة، وهذا ما يفسّر نجاحه في إعادة تنظيم الحزب الدستوري الجديد على أسس عصريّة جعلت منه القوّة الرئيسة المؤهّلة للتفاوض مع الفرنسيين، ممّا ساهم هذا النجاح في تزايد شعبيّته وتعزيز مكانته الماديّة والرمزيّة.

دخل بن يوسف في منافسة مع الحبيب بورقيبة، الذي لا يقلّ عنه دهاء وقدرة على المناورة، بل ويفوقه من حيث الكاريزما وحيازة الشرعيّة التأسيسيّة. وتبيّن لنا أنّ هذا التنازع بين رأسي الحزب يعود على الأقلّ إلى سنة ١٩٤٧، وأنّ جوهره كان شخصيّا وسياسيّا، في حين أنّ رهاناته كانت معقّدة. حسم هذا الصراع شبه الخفيّ خلال مؤتمر دار سليم بتوافق يقضي بتقاسم الأدوار والنفوذ بين الزعيمين، ممّا أدّى إلى تأجيل المواجهة الحاسمة بينهما. وظلّ بن يوسف المحاور المفضّل للفرنسيين لما أظهره من مرونة واعتدال سواء قبل تقلّده وزارة العدل سنة ١٩٥٠ أو خلال مباشرته التفاوض مع الفرنسيين حول الإصلاحات الممهّدة للحكم الذاتي، إلّا أنّه اصطدم، رغم كلّ التنازلات التي قدّمها، بالتعنّت الفرنسي، فاضطرّ إلى الهجرة نحو القاهرة سنة ١٩٥٢، تحت وطأة الشعور بخيبة الأمل ثمّ بالإقصاء بعد إصراره على تقديم الشكوى التونسيّة إلى منظّمة الأمم المتّحدة.

وانفتح هناك على تجارب نضالية آسيوية وعربية مختلفة، وعايش تحوّلات كبرى كالثورة المصرية والثورة الجزائرية، واتّصل بشخصيات مؤثّرة كجمال عبد الناصر وجواهر لال نهرو وأحمد سوكارنو وعلال الفاسي، وشارك في مؤتمر عدم الانحياز بباندونغ. وقد أكسبته هذه التجربة مزيدا من التصلّب في رؤيته للاستقلال المنشود وطرق تحقيقه لا سيّما بعد اقتناع الفرنسيين بالتفاوض مع الحبيب بورقيبة الذي لقي الدعم من الاشتراكيين الفرنسيين، وجعلته يتبنّى استراتيجية تحريرية جديدة قائمة تكتيكيّا على اعتماد التوجّه العروبي والإسلامي. وقد بينّا من خلال الومضة الورائيّة التي قمنا بها للتعرّف على مسار بن يوسف أنّ التوجّهات الجديدة التي بدأت تظهر تدريجيّا في مواقفه صالح كانت مناقضة في الغالب لما كشف عنه من قناعات وأساليب نضاليّة قبل لجوئه إلى مصر، ولكن بعض بذورها كانت كامنة في أعماق شخصيّته العنيدة والمتشنجة.

وإذا كانت التجربة أو اللحظة المصريّة قد أثّرت فيه بعمق، فإنّ ذلك لم يصل إلى حدّ الانقلاب الجذري في شخصيّته، وهذا يعني أنّه كان يستعمل هذه الشعارات الجديدة بوصفها أوراقا إضافيّة يمكن توظيفها في معركته الخاصّة. وتأكّد ذلك أكثر بعد أن حصل الاتّفاق بين إدغار فور والحبيب بورقيبة شخصيّا حول حسم الصيغة النهائيّة لاتّفاقيّات الحكم الذاتي، فلم يتبقّ له سوى خيار التصعيد المستمرّ والمزايدة السياسيّة وتبنّي مختلف الخيارات التي تناقض وتقابل تلك التي يتبنّاها

بورقيبة حتّى إن كان في الأصل يشترك فيها معه. وتحوّل ذلك الاختلاف والتنافس بينهما إلى قطيعة تامّة بين مشروعين متباينين وخلاف مفتوح بين زعيمين، ثمّ تطوّر بعد تشكّل الحركة اليوسفيّة، التي استوعبت كلّ المعارضين للاتّفاقيّات ولسلطة بورقيبة وخياراته، إلى مواجهة واسعة ودمويّة بين بورقيبة وأنصاره المدعومين من أجهزة الاحتلال الفرنسي من جهة، وبين بن يوسف والحركة اليوسفيّة التي تشكّلت حول اسمه أكثر منها حول مبادئه، إذ كان بن يوسف "أسوأ ممثّل لليوسفيّة"،[١٨٠] أو لنقل إنّ وجوده على رأس هذه الحركة، التي ضمّت خليطًا من القوميين والزيتونيين والمقاومين والثوريين والمحافظين، كان في الأعمّ الغالب على أساس أنّه زعيم دستوري معارض لسلطة بورقيبة لا على أساس أنّه ثائر يحمل مشروعًا مجتمعيًّا وحضاريًّا بديلاً.[١٨١]

الإحالات المرجعية:

(1) Saumagne, Charles, « Une interview inédite de Salah Ben Youssef », Les Temps modernes, mars 1976.
(٢) بوقرّة، عبد الجليل، وعيسى، لطفي، "بورقيبة وبن يوسف: تهافت على الحكم...أم تصادم خيارات؟"، مجلة **المغرب العربي**، ع. ١٦٧، ١٩٨٩.
(3) Cohen-Hadria, Elie, Du protectorat français à l'indépendance tunisienne. Souvenirs d'un témoin socialiste, CMMC, Nice, 1976, p. 214 et 238.
(4) Khlifi, Omar, L'assassinat de Salah Ben Youssef, Ed. Media Com, Tunis, 2005.
(٥) شهادة حامد الزغل، مجلة **الملاحظ**، ٢٣ جانفي ٢٠٠٢.
(6) Julien, Charles-André, Et la Tunisie devint indépendante…(1951- 1957), Les Editions J.A/ S.T.D, Paris, 1985, p. 40 et 188.
(٧) بوقرّة وعيسى، بورقيبة وبن يوسف...**نفس المرجع**.
(8) Casemajor, Roger, L'action nationaliste en Tunisie. Du Pacte Fondamentale de M'hamed Bey à la mort de Moncef Bey (1875-1948), MC Editions, Tunis, 2010, p. 349.
(9) Chérif, Fayçal, « Affrontement Bourguiba-Ben Youssef. Inédit : ce que révèlent les archives françaises décembre 1955- mars 1956 », Réalités, n(o) 1152, 2008.
(10) Saumagne, une interview…op. cit.
(11) Périllier, Louis, La conquête de l'indépendance tunisienne, Editions Robert Laffont, Paris, 1979, p. 81.
وقد اعتمدنا في تعريب هذا المقطع على ما ورد في مقال: - بن عامر، علي،"سيرة صالح بن يوسف. قراءة نقدية"، تعريب محمد معالي، **أطروحات**، ع. ١٥، ١٩٨٩، ص. ٩.
(12) Questions nord-africaines, 25 mars 1935.
(13) M.A.E., Archives diplomatiques (1951), CAD, 2017, p. 39.
(14) «Comme le Dey d'Alger le nouveau maitre de la Tunisie joue trop bien de l'éventail », La Presse, 3 septembre 1950.
(15) Amrouche, Jean, « Tunisie 47 (8) », Combat, 5 août 1947.
(16) Ben Sliman, Sliman, Souvenirs politiques, Cérès Productions, Tunis, 1989, p. 263- 264.
(١٧) سعيد، الصافي، **بورقيبة: سيرة شبه محرّمة**، رياض الريّس للكتب والنشر، بيروت، ٢٠٠٠، ص. ١٩٨.
(18) Ben Sliman, p. 273.
(١٩) التركي، عروسيّة، **الحركة الوسفيّة في تونس (١٩٥٥- ١٩٥٦)**، مكتبة علاء الدين، صفاقس، ٢٠١١، ص. ٩٢.
(20) M.A. E., Documents diplomatiques français (1959), t. 2, CPDDF, 1995, p. 465.
(21) Périllier…op. cit.
(22) Mzali, Mohamed Salah, Au fil de ma vie. Souvenirs d'un tunisien, Editions Hassan Mzali, Tunis, 1972, p. 247.
(٢٣) **الأسبوع**، ٦ أوت ١٩٥١.
(٢٤) الغربي، محمد، "الأحاديث السكّرية"، **الزهو**، ١١ أوت ١٩٥١.
(٢٥) **الأسبوع**، ٢ جويلية ١٩٥١.
(26) Saumagne…op. cit.
(27) M. A. E., Archives diplomatiques (1951)…op. cit., p. 565.
(٢٨) **المركز الوطني للتوثيق**، تقرير حول صالح بن يوسف مؤرخ في ١ فيفري ١٩٥٦.
(29) Afrique-Action, 19-25 août 1961.
(30) Ben Sliman, p. 206.
(٣١) التركي...**نفس المرجع**، ص. ٣١.

(32) Bessis, Sophie) et Belhassen, Souhayr, Bourguiba. 1. A la conquête d'un destin (1901-1957), Groupe Jeune Afrique, Paris, 1988, p. 107.

(٣٣) المحاضرة الثامنة التي ألقاها الحبيب بورقيبة بمعهد الصحافة بتاريخ ٨ ديسمبر ١٩٧٣.

(34) Ben Sliman, p. 206.

(٣٥) شهادة المنصف الشابي في مؤسّسة التميمي، **الصباح**، ١٧ سبتمبر ٢٠٠٦.

(٣٦) "مذكّرات بوبكر باكير"، **العمل**، ١١ مارس ١٩٧٦.

(37) Ben Sliman, p. 282.

(٣٨) **الأرشيف الوطني التونسي**، سلسلة الحركة الوطنيّة، صندوق ٥٦ ملف ٤، مذكّرة أمنيّة بتاريخ ١٣ سبتمبر ١٩٤٩.

(39) Cohen-Hadria, p. 214.

(٤٠) عبيد، خالد، "استراتيجية العمل الوطني لفترة الخمسينات كما حدّدها الحزب الدستوري الجديد منذ سنة ١٩٤٩ من خلال وثيقتين"، **المجلة التاريخية المغربية**، العدد ٦٧-٦٨، ١٩٩٢.

(٤١) الشابي، منصف، **صالح بن يوسف. حياة كفاح**، دار الأقواس للنشر، تونس، ١٩٩٠، ص. ٢٠١.

(42) Mestiri, Saïd, Le ministère Chenik à la poursuite de l'autonomie interne, Arcs Editions, Tunis, 1991, p. 53.

(٤٣) **الأسبوع**، ٢ أفريل ١٩٥١.

(٤٤) التركي، ص. ٦٤.

(٤٥) **أ. و. خ. ف.**، سلسلة تونس (١٩٥٦-١٩٦٩)، ص. ٤٦: برقية من المقيم العام بوايي دي لاتور إلى كريستيان فوشي بتاريخ ٣ أوت ١٩٥٤.

(٤٦) **العمل**، ١٠ نوفمبر ١٩٣٧.

(٤٧) جراد، محمد الصالح، "للحقيقة والتاريخ"، **الأسبوع**، ٣٠ أفريل ١٩٥١.

(48) Bourguiba, Habib, Ma vie, mon œuvre (1944-1951), textes réunis et commentés par Mohamed Sayah, t. 4, Plon, Paris, 1987, p. 61.

(٤٩) المعاوي، علي، **ذكريات وخواطر**، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، منّوبة، ٢٠٠٧، ص٢٧٣ وما يليها.

(50) Ben Sliman, p. 266.

(51) Ibid.

(52) Bessis et Belhassen, p. 122.

(٥٣) المعاوي، ص. ٢٧٥.

(54) Bourguiba, p. 60.

(55) Ben Sliman, p. 270.

(٥٦) المعاوي، ص. ٢٧٩.

(٥٧) شهادة حامد الزغل في مجلة **الملاحظ**، ٢٣ جانفي ٢٠٠٢.

(٥٨) **الرقيب**، ٢٦ أكتوبر ١٩٤٨.

(٥٩) المحاضرة السابعة التي ألقاها الحبيب بورقيبة في معهد الصحافة بتاريخ ٣٠ نوفمبر ١٩٧٣.

(٦٠) بوقرّة وعيسى...**نفس المرجع**.

(٦١) عبيد، خالد، "دلالات الخلاف البورقيبي الثامري بمصر وتفاعلاته (١٩٤٧-١٩٥٠)"، في: التميمي، عبد الجليل (إعداد وتقديم)، **الحبيب بورقيبة وإنشاء الدولة الوطنية: قراءات علمية للبورقيبية**، مشورات مؤسّسة التميمي، زغوان، ٢٠٠٠، ص. ١٣٤.

(62) Ben Sliman, p. 270.

(٦٣) **أ- و- ت**، س. الحركة الوطنيّة، ص. ٥٥، م. ٣، مذكّرة أمنيّة بتاريخ ١٨ أكتوبر ١٩٤٨.

(٦٤) **الأسبوع**، ٢٤ أكتوبر ١٩٤٨.

(65) L'Action, 4 octobre 1971.

(٦٦) المعاوي، ص. ٣٤٠.

(67) Bourguiba, p. 62.

(٦٨) **الصريح**، ١٣ و ٢٠ أوت ١٩٤٩.

(٦٩) عبيد.

(70) Ben Sliman, p. 206 et 264.

(٧١) المعاوي، ص. ٣١٩.

(٧٢) **أ. و. ت.**، س. ح. و.، ص. ٥٥، تقرير أمني مؤرّخ في ١٣ سبتمبر ١٩٤٩.

(٧٣) **الأسبوع**، ١٥ جانفي ١٩٥١.

(74) Mestiri, p. 75.

(٧٥) **أ. و. ت.**، س. ح. و.، ص. ٥٦، مذكّرة أمنيّة بتاريخ ٢١ أكتوبر ١٩٤٩، وأخرى بتاريخ ٢٤ أكتوبر ١٩٤٩.

(٧٦) **الرقيب**، ٢٦ أكتوبر ١٩٤٨.

(٧٧) **الحريّة**، ٢٤ أكتوبر ١٩٤٨.

(٧٨) **أ. و. ت.**، س. ح. و.، ص. ٥٥، مذكّرة أمنيّة بتاريخ ٢٣ سبتمبر ١٩٤٩.

(٧٩) **أ. و. ت.**، س. ح. و.، ص. ٥٦، مذكّرة أمنيّة بتاريخ في ٢٠ ديسمبر ١٩٤٩.

(٨٠) **المصدر نفسه**، مذكّرة أمنيّة بتاريخ ١٠ سبتمبر ١٩٤٩.

(٨١) مجلة **حقائق**، عدد ٩٥٤، ١٤/٨ أفريل ٢٠٠٤.

(٨٢) **الصباح**، ١٨ أفريل ٢٠٠٦.

(٨٣) وردت هذه الشهادات في الندوة التي نظمتها مؤسّسة التميمي يوم ٤ جانفي ٢٠٠٣ حول موضوع اليوسفيّة والخلاف اليوسفي البورقيبي.

(84) Ladgham, Bahi, Correspondance : 1952-1955 : les années décisives, Cérès, Tunis, 1990.

(85) Chaïbi, Mohamed Lotfi, Socialistes français et nationalistes tunisiens : histoire d'une rencontre (1945-1956), Orbis, Tunis, 1997, p. 92.

(86) Ibid., p. 160.

(87) Saumagne.

(٨٨) **أ. و. ت.**، س. ح. و.، ص. ٥٥، مذكّرة أمنيّة بتاريخ ١٣ سبتمبر ١٩٤٩.

(89) Chaïbi, p. 136- 140.

(٩٠) **النهضة**، ٤ جوان ١٩٥٠.

(٩١) المنستيري، المنصف، "نظرة تحليليّة خاطفة للاتّفاقيّات"، **الاستقلال**، ٣٠ سبتمبر ١٩٥٥.

(٩٢) الشايبي، محمد لطفي، "الحركة الوطنيّة التونسيّة ومطلب الاستقلال (١٨٨١-١٩٥٦)"، في: **أعمال الندوة الثالثة عشرة حول استقلال تونس ومسيرة التحرّر من الاستعمار**، منشورات المعهد العالي لتاريخ الحركة الوطنيّة، تونس، ٢٠١٠، ص. ٣٠.

(٩٣) **المرجع نفسه**.

(94) Le Libertaire, 2 octobre 1955.

(٩٥) الشابي، ص. ١١٦.

(٩٦) الجابري، محمد عابد، "يقظة الوعي العروبي في المغرب: مساهمة في نقد السوسيولوجيا الاستعماريّة"، في: **تطوّر الوعي القومي في المغرب العربي**، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، ١٩٨٦، ص. ٣٣-٣٦.

(٩٧) **الرقيب**، ٢٦ أكتوبر ١٩٤٨.

(٩٨) **الحريّة**، ١٩ ديسمبر ١٩٤٨.

(٩٩) البلهوان، علي، **نحن أمّة**، نشر جريدة الحريّة، تونس، د. ت.، ص. ٤١.

(١٠٠) هلال، علي الدين، **أمريكا والوحدة العربيّة (١٩٤٥-١٩٨٢)**، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، ١٩٨٩، ص. ٦٤ وما يليها.

(101) Le Libertaire, 20 octobre 1955.

(١٠٢) **الأسبوع**، ٢٢ جوان ١٩٤٧.

(١٠٣) العريبي، عبد القادر، **تونس وعلاقاتها مع بلدان المغرب العربي (١٩٤٧-١٩٨٠)**، أطروحة دكتوراة في التاريخ المعاصر، إشراف الأستاذ علي المحجوبي، كليّة العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس، ١٩٩٩، ص. ٨٩-٩١.

(١٠٤) الحنّاشي، عبد اللطيف، **تطوّر الخطاب السياسي في تونس تجاه القضيّة الفلسطينيّة (١٩٢٠-١٩٥٥)**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٦، ص. ٢٤٥.

(١٠٥) **المرجع نفسه**، ص. ٢٤٩.

(١٠٦) التيمومي، الهادي، "دور القضيّة الفلسطينيّة في تعميق الوعي القومي العربي في المغرب العربي: مثال تونس"، في: **تطوّر**

الوعي القومي في المغرب لعربي، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، ١٩٨٦، ص. ٣٢١.

(١٠٧) الحنّاشي، ص. ٢٨٩.

(١٠٨) **المرجع نفسه**.

(١٠٩) **أ. و. ت**.، س. ح. و.، ص. ٥٦، مذكّرة أمنيّة بتاريخ ٢١ أكتوبر ١٩٤٩.

(110) Laskier, Michael, «Israel and the Maghreb at the Height of the Arab-Israeli Conflict: 1950s – 1970s», Middle East Review of International Affairs, Vol. 4, No. 2 (June 2000).

(١١١) التميمي، عبد الجليل، "المسألة الفلسطينيّة وعلاقات الحبيب بورقيبة بالمؤتمر اليهودي العالمي"، في: **الحبيب بورقيبة وإنشاء...نفس المرجع**، ص. ٤٨.

(١١٢) ضيف الله، محمد، **المدرج والكرسي: بحوث حول الطلبة التونسيين بين الخمسينات والسبعينات**، مكتبة علاء الدين، صفاقس، ٢٠٠٣، ص. ٣٠.

(١١٣) **الأسبوع**، ٥ نوفمبر ١٩٥١.

(١١٤) إدريس، الرشيد، **في طريق الجمهورية**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ٢٠٠١، ص. ٢٤٤.

(115) Saumagne.

(١١٦) بن نبي، مالك، **مذكّرات شاهد للقرن**، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، ط. ٢، ١٩٨٤، ص. ٢٣٨. الواقعي حسب تعريفه هو الطالب المستعدّ لكلّ التواطؤات مع الإدارة الاستعمارية، والمثالي هو المستعد لرفض كلّ تواطؤ.

(117) Combat, 27 novembre 1945 et 6 octobre 1946.

(١١٨) الشايبي، ص. ٢٥.

(119) Ben Sliman, p. 262.

(١٢٠) **أ. و. خ. ف**.، السلسلة: مراسلات سياسية وتجارية، السلسلة الفرعية: تونس (١٩٤٤- ١٩٥٥)، البكرة: ٥٩٧، الصندوق: ٣٤ (تقارير جانفي- ديسمبر ١٩٤٨).

(121) La Défense, 2 août 1946.

(١٢٢) آيت أحمد، حسين، **روح الاستقلال: مذكّرات مكافح (١٩٤٢- ١٩٥٢)**، ترجمة سعيد جعفر، منشورات البرزخ، الجزائر، ٢٠٠٢، ص. ١٨٠.

(١٢٣) حربي، محمد، **الجزائر (١٩٥٤- ١٩٦٢): جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع**، ترجمة كميل قيصر داغر، مؤسّسة الأبحاث العربية- دار الكلمة للنشر، بيروت، ١٩٨٣، ص. ٥٨- ٥٩.

(١٢٤) شهادة بلحسين جراد في: العلاّني، عبد الحميد، **لم يناموا على الذلّ**، شركة فنون الرسم والنشر والصحافة، تونس، ٢٠٠٦، ص١٢٧.

(١٢٥) بن خدّة، بن يوسف، **جذور أوّل نوفمبر ١٩٥٤**، ترجمة مسعود حاج مسعود، دار الشاطبيّة للنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠١٢، ص. ٢١٣.

(١٢٦) عليّة الصغيّر، عميرة، **المقاومة المسلّحة في تونس في الخمسينات**، مطبعة التسفير الفنّي، صفاقس، ٢٠٠٤، ص. ١٥٥- ١٥٦.

(127) Mestiri, p. 91.

(128) Périller, Louis, La conquête de l'indépendance tunisienne, Robert Laffont, Paris, 1979, p. 277.

(129) Mzali, p.243.

(١٣٠) الشابي، ص. ٢١٣.

(131) Chérif, Fayçal, «Affrontement Bourguiba-Ben Youssef : le procès (4)», Réalités, n(o) 1167, janvier 2008.

(١٣٢) واردة، المنجي، "جذور الحركة اليوسفيّة"، **المجلة التاريخية المغاربية**، ع. ٧١-٧٢، ماي ١٩٩٣، ص. ٥٠٧.

(١٣٣) **الحريّة**، ١٩ ديسمبر ١٩٤٩.

(134) Ben Sliman, p. 228.

(135) Ibid., p. 230- 234.

(١٣٦) المعاوي، ص. ٢٧٦.

(١٣٧) الهيلة، محمد الحبيب، "بورقيبة والزيتونيّون: خطوط عريضة"، في: التميمي، عبد الجليل (إعداد وتقديم)، **الحبيب بورقيبة وإنشاء...نفس المرجع**، ص. ٢٢٤.

(١٣٨) ضيف الله، **المدرج**، ص. ٢٥.

(١٣٩) التركي، ص. ٧٥.

(١٤٠) ضيف الله، محمد، "وثيقة تنشر لأوّل مرّة منذ ٦٦ عاما...الحزب الدستوري يتّهم الشيخين الطاهر والفاضل بن عاشور بالخيانة"، https://www.journal-30minutes.fr ، ٣٠ مارس ٢٠١٧.

(١٤١) ضيف الله، **المدرج**، ص. ٢٦- ٢٧.

(١٤٢) الهيلة، ص. ٢٢٥.

(١٤٣) ضيف الله، **المدرج** ص. ٣١.

(١٤٤) الهيلة، ص. ٢٢٥.

(١٤٥) ضيف الله، ص. ٢٩- ٣٥.

(١٤٦) ضيف الله، وثيقة تنشر لأوّل مرّة منذ ٦٦ عاما...**نفس المرجع**.

(١٤٧) **الأسبوع**، ٢ جويلية ١٩٥١.

(١٤٨) **الأسبوع**، ١٦ جويلية ١٩٥١.

(149) Mzali, p. 245.

(١٥٠) ضيف الله، **المدرج**، ص. ٣٥.

(١٥١) **الشروق**، ٢٧ أفريل ٢٠٠٤.

(١٥٢) التركي، ص. ١١٤.

(١٥٣) الهيلة، ص. ٢٢٤.

(١٥٤) واردة، ص. ٥٥٨.

(١٥٥) شلبي، محمد الحبيب، "خلفيات مؤتمر الاستقلال: ٢٦ رمضان ١٣٦٥هجري/ ٢٣ أوت ١٩٤٦"، **المجلة التاريخية المغربية**، عدد ٢٣- ٢٤، تونس، ١٩٨١، ص. ٣٢٢.

(156) Casemajor, Roger, L'action nationaliste…op.cit., p. 246.

(١٥٧) السباعي، فوزي، **الطاهر بن عمار (١٨٨٩- ١٩٨٥): بيوغرافيا تاريخيّة**، شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، إشراف الأستاذ عبد الواحد المكني، كليّة العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة، تونس، ٢٠١٠، ص. ٢٦٤.

(١٥٨) شلبي، ص. ٣٢٨.

(١٥٩) الشايبي، ص. ٢٤- ٢٥.

(١٦٠) **الرقيب**، ٢٦ أكتوبر ١٩٤٨.

(١٦١) **الوزير**، ١٠ أوت ١٩٥٠.

(١٦٢) عليّة الصغيّر، عميرة، **اليوسفيّون وتحرّر المغرب العربي**، المغاربية للطباعة والإشهار، تونس، ٢٠٠٧، ص. ١٤.

(١٦٣) الشابي، ص. ١١٦.

(١٦٤) الشايبي، ص. ٢٧.

(١٦٥) عليّة الصغيّر، ص. ١٥.

(١٦٦) إدريس، ص. ٢٥٢- ٢٥٣.

(١٦٧) **المصدر نفسه**، ص. ٢٥٦

(١٦٨) التركي، ص. ١٦٦.

(١٦٩) **الصباح**، ٤ أوت ١٩٥٤.

(١٧٠) الشابي، ص. ١٣٥.

(١٧١) خطاب صالح بن يوسف بجامع الزيتونة يوم ٧ أكتوبر ١٩٥٥، **الصباح**، ٨ أكتوبر ١٩٥٥.

(١٧٢) بن عامر، ص. ١٠٠.

(١٧٣) عليّة الصغيّر، ص. ١٥.

(١٧٤) **الصباح**، ٥ جانفي ١٩٥٥.

(١٧٥) التركي، ص. ١٩٣.

(١٧٦) **المرجع نفسه**، ص. ١٩٤.

(177) Archives nationales d'outre- mer, Aix-en-Provence. www.cvce.eu

(178) Ibid.

(١٧٩) عليّة الصغيّر، ص. ١٤.

(١٨٠) واردة، ص. ٤٨٠.